بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

April 1997. Issue No. 171
العدد ١٧١، ابريل ١٩٩٧م، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤١٧ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

المحاكمات الجائرة تستفز الضمير العالمي

مع استمرار تكرس الازمة في البحرين تتاكد الطبيعة العدوانية لنظام آل خليفة الاستبدادي ويتجلى للعالم نهجه التعسفي وعقليته المتخلفة. لقد رفض هذا النظام حتى الآن كل دعوة للاصلاح السياسي وعلى اي مستوى. وهو يغرس كل يوم بذورا جديدة للمزيد من الازمات، وبدلا من حل اسباب التوتر يضيف اسبابا اخرى لها، وعلى العاقل ان ينظر مدى فاعلية هذه الاساليب في حل المشكلة القائمة التي تزداد تعقيدا مع كل اجراء تتبعه العائلة الحاكمة. وقد دأبت الانظمة الراغبة في التعايش السلمي مع مواطنيها على استخلاص الدروس من الازمات التي تعصف بها بين الحين والآخر. واذا ذهب المريض الى الطبيب فانه يتلقى علاجه المناسب بعد فحص اسباب الاعراض التي يشعر بها. هذا هو النهج الطبيعي لحل المشكلة. فماذا سيحدث لهذا المريض لو ان النهج الخليفي استعمل في علاج ازمات الشعوب او مشاكل المرضى. فلو قام الطبيب بضرب المريض عندما يصرخ من الالم لاجباره على الهدوء لمات هذا المريض من مرضه بدون علاج. ولو ان الحكومات ردت على الانتفاضات الشعبية التي تحدث لاسباب معيشية او سياسية بالمزيد من التجويع او العنف لخلقت لها المزيد من المشاكل. والانظمة المستقرة هي التي تعالج الازمات المستقرة بعلاج اسبابها وليس بقمع ردود الفعل التي تحدث بسببها. وحتى على صعيد العالم العربي يتضح ذلك بجلاء. فقد عانت الكويت كثيرا من التوترالداخلي في الثمانينات واصبحت الآن اكثر استقرارا بعد ان اعادت العمل بالدستور واصبح الشعب محكوما بالقوانين القائمة على اساسه. وقام الاردن بعلاج الاسباب التي ادت الى التوتر الشعبي قبل بضعة شهور عندما تقرر فع اسعار الخبز ولم يسع النظام الى معاقبة المواطنين الذين تحركوا بدافع من حاجتهم ومشاعرهم الطبيعية. وعلى عكس هذه الحالات فقد بقيت ازمة العراق تراوح مكانها بسبب اصرار النظام على رفض الاصلاح وانتهاجه سياسات دموية لعلاج المشاكل التي تعصف بنظامه. وعندما كان النظام في جنوب افريقيا يعتمد القمع والارهاب لاخماد مشاعر الاغلبية السوداء كانت الازمة على اشدها ولم يستطع القمع القضاء على التوتر والحرب الاهلية، ولكن اصبح الوضع اكثر استقرارا بعد ادخال الاصلاحات وانهاء حكم الاقلية البيضاء.

تظن العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين بانها قادرة على القضاء على التوتر ليس بعلاج اسبابه بل بقمع مظاهر التعبير عنه. ولذلك فهي تعتقل المئات من المواطنين وتعذبهم وتقتل بعضهم وتشرد البعض الآخر وتنتقم من بعضهم بالطرد من العمل. هذه الاساليب تكرس الازمة ولا تحلها. فالاعتقالات الجماعية جعلت المواطنين لا يعبأون بالسجن بعد ان اعتادوا دخوله بدون اي مبرر، ومع دخول الاعداد الكبيرة من المواطنين الى المعتقلات اصبح السجن اجراء فاقدا لقوة ردعه، بل اصبح محفزا للكثيرين على الاستمرار في التظاهر. ولذلك فبالرغم من اجبار المعتقلين الذين يخلى سبيلهم بعد حين على توقيع تعهدات بعدم المشاركة في المسيرات فان الكثيرين منهم يجدون انفسهم مضطرين تحت ظروف الحرمان والقهر على ايدي القوات الاجنبية الى المشاركة في الانتفاضة غير عابئين بالاعتقال مرة اخرى. وتعذيب المواطنين وامتهانهم لا يمكن ان يكون حلا لازمة غياب الشرعية عن النظام، وبالتالي فهو يكرس الشعور لدى المواطنين بضرورة التصدي لهذا النظام الذي فقد انسانيته وانسلخ من كل القيم والاخلاق. اما طرد المواطنين من وظائفهم سواء في الجامعة او غيرها فهو بذرة من بذور التوتر التي سوف تؤدي الى انتشار حالة التململ في اوساط الجامعة والمثقفين والطلاب، وسوف تكون مشاركة تلك القطاعات في الحركة الشعبية ممكنة بعد ان يشعر المواطنون بان العائلة الخليفية الحاكمة تهددهم في الامن والرزق. كما ان ابعاد المواطنين وهي السياسة التي لا يقوم بها نظام آخر سوى آل خليفة لا يمكن ان يكون حلا للازمة. فوجود هذه الاعداد من المواطنين في الخارج اعطى الحركة بعدا دوليا وجعل المبعدين في كل مكان خلايا عمل سياسي واعلامي قادرة على فضح النظام امام المجتمع الدولي. ويعتقد ايان هندرسون ان طرد المواطنين اجراء ذكي، غير انه سوف يجد ان ذلك الاجراء من اسباب بقاء الازمة وان الانظمة المستبدة تسعى للقبض على المعارضين اذا كانوا في الخارج ولا تبعد معارضيها الموجودين داخل البلاد الى الخارج لعلمها انهم سوف يكونون حينئذ اقدر على التحرك بدون القيود التي تفرضها على المواطنين. وهكذا يتجلى ان آل خليفة اصبحوا يكرسون الازمة بسياساتهم القمعية. فالازمة لا تحل بخلق ازمات جديدة كل يوم. واذا كانت قيادة الانتفاضةالحالية تحصر مطلبها الاساسي باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما، فان استمرار النهج الخليفي في الحكم يؤسس لتوجه عام سوف يصر على زوال الحكم الخليفي من البلاد كشرط للاستقرار والامن. وشيئا

التتمة ص ٨

○ أصدرت محكمة امن الدولة الشهرالماضي احكاما بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ و ١٥ عاما بحق عدد من المعتقلين من مجموعة الـ ٨١. بدأت المحاكمات في بداية الشهر الماضي امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ووزع المتهمون الذين يربو عددهم على ثمانين شخصا الى ثماني مجموعات، فيما يحاكم ٥٩ شخصا بحضورهم والباقي غيابيا. ويتهمهم جهاز امن هندرسون زورا بالانتماء الى «منظمة محظورة» اطلق عليها اسم «حزب الله البحرين»، ولم يعتقل جميع المتهمين مرة واحدة بل مضى على بعضهم اكثر من عامين، بينما اعتقل بعضهم قبيل الاعلان عن «اكتشاف» المجموعة في مهرجان كبير لم يكل بالنجاح اعده وزير الاعلام، محمد المطوع، في شهر يونية الماضي ودعا اليه صحافيين اجانب رجعوا وهم يتحدثون عن الازمة المتفاقمة التي يعانيها النظام متجاهلين مسرحية هندرسون الهزيلة. وقد حفلت «الاعترافات» بالكثير من التناقضات التي تكفي لالغائها جميعا لو قدمت امام محكمة متحضرة.

وكشفت المعارضة لاحقا عن الكثير من هذه التناقضات في بياناتها اللاحقة، حيث تضاربت تواريخ اتصالات اعضاء هذه المجموعة مع بعضهم البعض واجتماعاتهم وسفراتهم، وحتى طريقة لفظ اسمائهم بحيث يخيل لمن يسمع «الاعترافات» التي بثها تليفزيون البحرين وقتها انه يستمع الى كلام اناس غير الذين يتحدث النظام عنهم من حيث اللهجة والكلمات المستعملة. كما نسبت «الاعترافات» الى بعضهم حوادث حدثت في الوقت الذي كانوا فيه في السجن. اما بخصوص ارتباط هذه المجموعة بايران فقد تاكد ان الشخص المهم الذي كان حلقة الوصل بين المجموعة وايران هو محمد رضا آل صادق، الذي ورد اسمه احيانا بلفظ «آل صديقي» في تناقض واضح مع الحقيقة. وبعد التقصي عن هذا الشخص تاكد انه قد توفي في صيف ١٩٩٤ اي قبل المواعيد التي قيل ان الاتصالات حدثت فيها معه، وانه لم يكن من الحرس الثوري الايراني، حسب ادعاءات هندرسون، بل عالم دين وشاعر وكاتب ومؤلف، وهو معروف في اوساط الحوزة العلمية في مدينة قم الايرانية.

ومن جهة اخرى اصدرت منظمة العفو الدولية في مارس بيانا صحافيا نددت في بالمحاكمات الجارية ووصفتها بانها «جائرة» وطالبت بوقفها فورا. وجاء البيان كصفعة قاسية لسمعة آل خليفة الذين تزداد سمعتهم تلطخا وتشويها يوما بعد آخر.

○ عقدت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان مؤتمرا صحافيا بمجلس اللوردات البريطاني في ٢٦ مارس، وهو اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية الاولى لاعدام الشهيد عيسى قمبر. وشارك في المؤتمر كل من اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والسيدة هانية المفتي ممثلة لمنظمة العفو الدولية . وطالب الجميع بوقف المحاكمات الجائرة واعتبروا احكام محكمة امن الدولة لاغية. وحظي المؤتمر الصحافي باهتمام كبير من وسائل الاعلام الدولية.

○ ازداد التوتر في البلاد في الشهر الماضي لسببين: اولهما محاكمة المجموعة المذكورة اعلاه وما تعنيه من تحد لمشاعر ابناء البحرين، والثاني حلول الذكرى السنوية الاولى لاعدام الشهيد عيسى احمد حسن قمبر الذي امر امير البحرين باعدامه العام الماضي. وشهدت البلاد مسيرات احتجاجية عارمة وتوترا في اغلب قرى البحرين، وسمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بشكل متواصل، فيما امتلات الجدران بكتابة الشعارات المطالبة بحرية الشعب. ويتوقع استمرار التوتر في الاسابيع المقبلة خصوصا مع اقتراب عيد الاضحى المبارك الذي يتوقع ان يكون يوم حداد عام في البلاد ومناسبة للتعبير الشعبي عن المطالب ورفض الارهاب الخليفي والقمع الذي تمارسه القوات الاجنبية ضد ابناء البحرين.

○ ازداد الضغط الخليفي على اساتذة جامعة البحرين وطلب من بعضهم تقديم استقالاتهم او التقاعد المبكر، وذلك في اطار تقليص عدد الاساتذة الذين لا يعبرون عن ولائهم المطلق لنظام القمع الخليفي. ويسود الوسط الجامعي تململ شديد بسبب فرض نظام اداري عسكري يشرف عليه رئيس الجامعة العسكري، محمد جاسم الغتم. ويعتقد آل خليفة أن سياسة الانتقام من ابناء البحرين سوف تخفف الوطء عليهم، غير ان العقلاء يرون ان سياستهم تلك تؤسس لازمات جديدة وتعقد سبل الحل. هذا وقد استمرت عمليات فصل طلبة الجامعة باساليب تعسفية ولاتفه الاسباب. ويكفي ان يتحدث طالب عن الوضع السياسي في البلاد او يشارك في مسيرة سلمية للتعبير عن رأيه ليقوم رئيس الجامعة بفصله.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

انزعاج خليفي كبير لفشل سياسة التشويش والتعتيم الاعلامية

انتعشت الحركة الشعبية في البحرين الشهر الماضي وفرضت نفسها على الساحة المحلية بشكل اذهل الحكومة. حدث هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تبذل جهودها لايهام الآخرين باستقرار الوضع وانتهاء الاضطرابات. وكانت قد أدخلت نفسها في ورطة كبيرة باعلانها عن محاكمة عشرات المواطنين بتهم مزيفة اجمع المراقبون الدوليون وخصوصا الحقوقيين منهم على ضعفها وافتقارها للدليل القاطع. كما ساهم في اضعاف موقف الحكومة اصرارها على تنشيط محكمة امن الدولة بعد القرار الذي اصدره الامير العام الماضي باحالة جميع القضايا السياسية المتعلقة بالحركة الدستورية الى محكمة امن الدولة. وتساءل الكثيرون عن المنطق الذي يحكم آل خليفة عندما يحاولون الايحاء الى الرأي العام العالمي بان اية مطالبة بالاصلاحات السياسية تهديد لامن الدولة. ولاحظ المراقبون صلابة المعارضة الدستورية في موقفها وفشل العائلة الحاكمة في التأثير على مسيرتها برغم محاولاتها الصاق التهم وانتهاجها اساليب التشويش والمغالطة للتأثير على مصداقية الحركة. وفيما تميزت السياسة الخليفية ابالتخبط وعدم الوضوح فان سياسة المعارضة واستراتيجيتها ومواقفها اثبتت تحضرها وتقدمها على عقلية القمع الخليفية. وفشلت الحكومة في تعاملها مع المنظمات الحقوقية الدولية التي اصبحت اكثر حماسا لمواجهة سياسات القمع والارهاب التي ينتهجها النظام في البحرين. فمثلا فشلت الحكومة في توضيح موقفها على لسان اي من مسؤوليها ازاء المطلب الاساسي للمعارضة وهو اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وفيما التزمت المعارضة بهذا الطلب المشروع وتعاطف العالم معها بشانه، لم يستطع آل خليفة توضيح اسباب رفضهم لاقامة نظام الدولة الدستوري، ولم يقتنع احد باصرارهم على تكريس حالة القمع المتمثلة في التطبيع الشرس لقانون امن الدولة السيء الصيت. وكل ما حاولت الحكومة الايحاء به هو ان النظام الحاكم حاليا يمتلك من القوة العسكرية ما يمكنه من قمع الحركة الدستورية، وبالتالي فليس هناك مجال للمطالبة المتحضرة بما لا تريده العائلة الحاكمة. غير ان النهج الدموي والقمعي للحكومة فتح لها بابا من المشاكل لا تستطيع اقفاله، واصبحت اسيرة لقراراتها. ومن ذلك ما يلي:

اولا: في ذروة الهزيمة المعنوية للنظام الحاكم أشار «خبراء» آل خليفة عليهم باقحام اسم ايران في المشكلة لتشجيع اصدقائها الغربيين على دعمها الكامل والتغاضي عن انتهاكها المنهجي لحقوق الانسان. ولكنها وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع اكبر قوة في منطقة الخليج، ويكفي ان توجه طهران اذاعتها للدفاع عن نفسها بوجه الاتهامات البحرينية ليصبح نظام آل خليفة في ازمة حقيقية. وفهم ان اقحام ايران جاء في محاولة لابتزاز الايرانيين لحملهم على وقف التغطيات الاعلامية التي يقوم بها راديو طهران العربي للانتفاضة الدستورية في البحرين. وجاء الاعلان عن اكتشاف «تنظيم سري اسمه حزب الله البحرين» ليمثل ذروة المواجهة الخليفية - الايرانية. ولكنه فشل في حرف المسيرة الدستورية التي بقيت صامدة ولم تؤثر عليها الدعاية الخليفية. ودخلت في اتفاق مع طهران عبر الوساطة السورية التي نجحت في تهدئة العلاقات بين البلدين. وسرعان ما تغيرت لهجة المسؤولين الخليفيين تجاه ايران. وعندما قام وزير الخارجية الايراني، الدكتور علي اكبر ولايتي البحرين، الشهر الماضي لتقديم رسالة من الرئيس رفسنجاني الى امير البحرين لحضور القمة الاسلامية المزمع عقدها في طهران في شهر ديسمبر المقبل، استقبل على اكبر مستوى، وحضر الاستقبال في قصر الرفاع كل رموز آل خليفة. واصبح الاعلام يتحدث عن علاقات طيبة مع ايران. وفي ذروة الازمة مع قطر صرح وزير خارجية آل خليفة بان علاقة عائلته مع طهران جيدة ولكن المشكلة كانت مع قطر. هذا التذبذب في العلاقات والتصريحات جعل آل خليفة مرتهنين لسياسات هشة تتغير بتغير الظروف ولا تستند الى مرجعية سياسية او فكرية. وجاءت محاكمات المجموعة التي اتهمت ايران بدعمها الشهر الماضي لتفتح ملف العلاقة بين آل خليفة وطهران ولتحرجهم بشكل كبير. هذا في الوقت الذي يخشى فيه آل خليفة من عودة الاذاعة الايرانية الى بث الاخبار المتعلقة بالانتفاضة، الامر الذي لا يريدونه. ويتجلى ان الازمة مع ايران افتعلت ليتم التوصل الى وقف البث الاعلامي الذي يزعج آل خليفة.

ثانيا: اعلن امير البحرين في شهر نوفمبر الماضي انه سوف يقاطع القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة، عاصمة قطر، ولتبرير تلك الخطوة الفاشلة افتعل آل خليفة قضية المواطنين القطريين اللذين اتهمتهما بالتجسس لصالح دولة قطر. واصر آل خليفة انهم سوف يقاطعون كل الاجتماعات الخليجية التي سوف تعقد في قطر طالما بقيت قضية الخلاف الحدودي مطروحة امام محكمة العدل الدولية. واصرت الدوحة على عدم التنازل لآل خليفة شعرة واحدة. بينما وقع آل خليفة اسرى لقراراتهم واصبح عليهم ان يتراجعوا عنها بابخس الاثمان. فأصدرت محكمة امن الدولة حكمها بسجن القطريين ثلاث سنوات، وامر الامير، في اول حالة عفو في قضية سياسية منذ توليه الحكم قبل اكثر من ٣٥ عاما، باطلاق سراحهما بعد ثلاثة ايام فقط من صدور الحكم. ورفضت قطر التحاور مع آل خليفة طالما بقي الاثنان في السجن. واصرت على ان قضية الخلاف الحدودي سوف تبقى امام المحكمة الدولية وانها لن تسحبها حتى يتم تسوية الحدود. وامام النشاط الاعلامي القطري الذي قام بتغطية احداث البحرين رضخ آل خليفة للمطالب القطرية بدون قيد او شرط. وفي اجتماع بين ولي عهد آل خليفة ووزير خارجية قطر بفندق الدورشستر في شهر يناير الماضي اعتذر الجانب البحريني للوفد القطري عن اعتقال المواطنين القطريين وعن عدم حضور القمة الخليجية. وفي المقابل خففت قطر تغطية احداث البحرين في اعلامها. وهكذا يتضح مدى ما يمكن ان يذهب اليه نظام مستبد لاسكات وسائل الاعلام العالمية المهتمة بشؤون البحرين.

ثالثا: وعلى الصعيد الدولي حاولت حكومة البحرين التأثير على هيئة الاذاعة البريطانية ووكالة الانباءالفرنسية لوقف تغطيتهما لاحداث البحرين. وحققت بعض النجاح ولكن الجهتين استمرتا في تغطية ما يحدث في البحرين وان بشكل اقل. وقام وزير اعلام آل خليفة، محمد المطوع، الذي رقي من مديرمكتب رئيس الوزراء الى وزير للاعلام، بزيارة مصر العام الماضي وافتتح مكتبا تابعا لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لعمر الحسن في لندن. وقام بتوظيف عدد من الكتاب المصريين للدفاع عن آل خليفة. ومع ذلك فلم تفلح تلك الجهود في اخفاء حقيقة ما يجري في البلاد من قمع وارهاب.

رابعا: فرض آل خليفة اجراءات قاسية على ابناء البحرين لمنعهم من التحدث مع اية جهة اعلامية دولية. واصدرت في ٢ ابريل ١٩٩٥ قرارا يهدد من يخالف ذلك القرار بالعقاب الشديد. وعينت عبد العظيم البابلي، الذي كان يعمل مستشارا بمكتب رئيس الوزراء عندما كان محمد المطوع رئيسا له، في منصب الناطق الرسمي باسم آل خليفة، واصبح معروفا باسم «وزير النفي» حيث اقتصرت مهمته على نفي ما تقوله المعارضة. واعتقلت الصحافي مهدي ربيع في ديسمبر ١٩٩٥ وحكمت عليه بالسجن ستة شهور بعد تعذيب شديد لانه كان يكتب كصحافي معتمد لدى وزارة الاعلام لمطبوعات خارج البلاد. ومنعت المحامي احمد الشملان من الكتابة في الصحف المحلية بسبب مطالبته المستمرة باعادة العمل بدستور البلاد. واقالت عزيزة البسام العاملة بهيئة تليفزيون البحرين بعد توقيعها على عريضة نسائية تطالب بوقف الارهاب الحكومي ضد الشعب. ومنعت الصحف التي تتحدث عما يجري في البحرين خارج ما هو مسموح به من قبل وزارة الاعلام من دخول البلاد. وفصلت في مطلع العام الشاعر علي حسن يوسف من وظيفته بوزارة الاعلام بعد اصداره القسم الثاني من كتابه «اشارات» الذي تضمن مقاطع شعرية تلمح الى الوضع السياسي المتردي في البلاد. وصادرت الكتاب اولا بعد سماحها بطباعته وتوزيعه ثم اعتقلت الشاعر وما يزال معتقلا حتى الآن، ثم اقالت الدكتورة زهرة الزيرة من منصبها بجامعة البحرين بحجة انها تتكلم في السياسة.

خامسا: اصدرت الحكومة مؤخرا قرارا يهدف الى تحديد حريات الصحافيين الاجانب العاملين في المنامة، وذلك بمطالبتهم بتجديد تأشيرات عملهم سنويا. وهذا الاجراء يهدف الى جعل كل الصحافيين تحت مجهر وزارة الاعلام، فاذا ما سعوا للحصول على المعلومات من مصادر غير وزارة الاعلام او حاولوا الاتصال بالمواطنين فان تأشيرة عملهم لن تجدد عندما يحين الوقت. ومن هنا فقد اصبح الصحافيون العاملون في المنامة يتحاشون نشر اي شيء غير التصريحات الرسمية التي يصدرها الناطق المصري باسم آل خليفة، عبد العظيم البابلي. وقد تعرض مراسلو رويتر ووكالة الانباء الفرنسية الى ضغوط شديدة في السنوات الاخيرة. وعلى وجه التحديد فقد اعتقل مراسل رويتر عباس الفردان العام الماضي لمدة يوم واحد وحقق جهاز الامن معه باسلوب وحشي وهددوه بتوجيه تهمة تهديد امن الدولة اليه بسبب بعض الاشارات البعيدة الى الوضع في البلاد.

وهكذا يتضح ان آل خليفة، بدلا من توسيع هامش الحريات وانتهاج سياسات اكثر شفافية وانفتاحا، اصبحوا يكرسون سياسة قمع حرية التعبير بشكل ليس له مثيل في المنطقة. واصبح ما يرشح من البلاد من اخبار مقتصرا على ما تبثه المعارضة. ومع ان علاقة المعارضة مع اغلب وسائل الاعلام والصحافيين تتميز بالمتانة والثقة المتبادلة فان هناك جنوحا الى تخفيف التغطية الاعلامية لما يحدث في البحرين وذلك بسبب ضغوط الحكومات الغربية على وكالات الانباء التابعة لها للتخفيف من تغطية تطورات الحركة الدستورية في هذا البلد الخليجي المبتلى. ومع ذلك فبالرغم من انفاق الاموال الطائلة من ثروات الشعب في مجال الاعلام المضاد للحركة الدستورية فقد فشل آل خليفة في التشويش على حقيقة المطالب وشرعيتها واعتدالها. وما يزال الاعلاميون والسياسيون ينظرون الى آل خليفة كعقلية متخلفة فشلت في اللحاق بركب الانفتاح واصرت على قمع الحريات، الامر الذي لن يحقق لهم الا المزيد من المشاكل وقد يقضي على نفوذهم بشكل كامل.

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٧

٢ مارس

● مع بداية محاكمة اكثر من ستين مواطنا يوم امس، استعاد المراقبون اجواء محاكمة المواطنين القطريين في شهر ديسمبر الماضي اللذين اتهمهما آل خليفة بالتجسس لصالح دولة قطر. تلك المحاكمة الهزيلة التي ما ان اصدرت حكمها حتى اصدر الامير «عفوه» بعد ثلاثة ايام من صدورالحكم كشفت النظام القضائي الفاسد في البحرين على حقيقته واكدت ما كررته المعارضة من ان القاضي هو الخصم في الوقت نفسه، وان القضاء انما هو سوط مسلط على ظهور الابرياء لحماية العائلة الخليفية وليس له علاقة بتطبيق العدالة. فما دام القضاة الخليفيون او من يستوردونه من «القضاة» الاجانب هم وحدهم الذين يقررون الاحكام التي يصدرها مجلس العائلة الخليفي فلن تكون هناك عدالة ولن يستقيم قضاء. ويكفي ان المنظمات الحقوقية والقضائية الدولية لا تعترف بمحكمة امن الدولة على الاطلاق وتعتبرها غير متوفرة على ادنى مقومات العدالة المطلوبة في اي نظام قضائي. وقد اصدرت منظمة هيومن رايتس الامريكية قبل يومين مذكرة اكدت فيها اعتراضها المبدئي على محكمة امن الدولة الخليفية لانها لا توفر ادنى مستلزمات المحاكمات القانونية. جاء ذلك عشية بدء محاكمة عشرات المواطنين بتهمة ملفقة جملة وتفصيلا وهي الانتماء الى «منظمة محظورة تستهدف قلب نظام الحكم بالقوة». وادعى المعذب البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، ان تلك المنظمة هي «حزب الله». جاء ذلك في مهرجان في شهر يونيو الماضي دعى محمد المطوع، وزير اعلام آل خليفة، اليه صحافيين كثيرين لم يقتنع اي منهم بصدق ما قاله الوزير ومعه الناطق المصري باسمه، عبد العظيم البابلي. وبدلا من الكتابة حول «المؤامرة الخارجية» تحدث الصحافيون الاجانب عن الانتفاضة الدستورية مؤكدين ان آل خليفة يواجهون خطرا على المدى البعيد اذا اصروا على فرض احكام الطوارئ على البلاد واستمروا في تعليق العمل بدستور البلاد والتطبيق الشرس لقانون امن الدولة.

● وعندما بدأت امس محاكمة المجموعة كان واضحا ان افرادها اعتقلوا وعذبوا بوحشية ومنعوا من حقوقهم القانونية، حيث لم يطلع محاموهم على اوراقهم الا بعد بدء المحاكمة، ولذلك فقد طلبوا تاجيلها الى ١٥ مارس. وقسم المتهمون حسب قول المحامين الى سبع مجموعات تقدم الواحدة تلو الاخرى الى محكمة امن الدولة ليستمع افرادها الى قرارات مجلس العائلة الخليفية الحاكمة حول مدد الحكم عليهم. واكدت مصادر مطلعة ان الاحكام قد صدرت قبل بدء المحاكمة ولم يبق الا قراءتها على المتهمين في الوقت المناسب. وكانت هذه المحكمة قد اصدرت احكاما بالاعدام والسجن المؤبد على عدد من المواطنين العام الماضي منذ ان امر الامير بتحويل القضايا المتعلقة بالمعارضة الدستورية الى محكمة امن الدولة معتبرا ان من يطالب باعادة العمل بدستور البلاد الذي علقه شخصيا في ١٩٧٥ «يهدد امن الدولة ويسعى لاسقاط نظام الحكم بالقوة». وقد استسخفت المعارضة هذه المحاكمات واعتبرتها محاولة يائسة لوقف الانتفاضة الدستورية المتصاعدة يوما بعد آخر. وحذرت المعارضة من ان استمرار الحكم الاستبدادي سوف يؤدي بالبلاد الى حالة من الفوضى والعنف وان فشل جهاز امن ايان هندرسون في التنبؤ بحالة الاحتقان التي وصل اليها الشعب بسبب رفض اي اصلاح سياسي سوف تكون له انعكاسات سلبية على نظام الحكم الخليفي في البحرين.

● ونقلت وكالات الانباء ان عددا من السيارات المفخخة انفجرت في المنامة في الايام القلية الماضية وآخرها قبيل بدء المحاكمة يوم امس، واتضح ان كلا منها كان يحتوي على اسطوانة غازية وجهاز توقيت، وهو تطور خطير ينذر ببدء مرحلة عنف لم تشهدها البلاد من قبل، الامر الذي اتهمت المعارضة آل خليفة بتوفير اسبابه والتشجيع عليه. وتجدر الاشارة الى ان آل خليفة ادركوا خطأهم الفادح باقحام دولتي قطر وايران في قضية المعارضة الدستورية ولذلك بادروا لتحسين العلاقات مع هاتين الدولتين للحد من الانعكاسات السلبية لذلك. وكان التنازل المهين له شخصيا الذي قدمه ولي العهد ووزير الخارجية الى دولة قطر في فندق الدورشستر مؤشرا الى الازمة التي يعيشها النظام حيث لم يعد قادرا على تحديد سياساته ومواقفه مع الجيران، فهل يحاربهم ام يستسلم لهم. وجاء استسلام ولي العهد امام الموقف القطري بعد بضعة شهور فقط على اعلانه استعداده للاستشهاد في حربه ضد قطر.

● وفي الوقت الذي بدأت فيه المحاكمات تاكد نقل الطفل زهير مهدي البالغ من العمر تسع سنوات الى مستشفى السلمانية في بعد تعرضه للتعذيب والضرب الشديد على ايدي قوات الشغب الاجنبية في ٢٧ فبراير. وقد كسر المعتدون اسنان الطفل ومزقوا انفه واذنيه عقابا له بعد مشاركته في مسيرة سلمية بمنطقته (الديه) تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وكان المواطنون قد تجمعوا مساء الجمعة في مقبرتي الحورة وراس الرمان في نهاية مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد جعفر يوسف احمد الذي استشهد في ٢٥ فبراير الماضي بعد اصابته بمرض خبيث خلال سجنه لمدة خمسة عشر عاما. وتجمع المواطنون لقراءة القرآن على روحه الطاهرة ولكنهم فوجئوا بعدوان شرس من حوالي ٣٠٠ من قوات الشغب الاجنبية وهي تطلق الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. واصيب عدد من المواطنين بجروح في هذا العدوان الارهابي الذي امر به هندرسون. وفي مساء اليوم نفسه حاصرت القوات الاجنبية مناطق الديه والسنابس وجدحفص واعتدت على مساجد المنطقة ومزقت نسخ القرآن الكريم. واغلق الطريق القريب من مجمع الهاشمي بالمنطقة. وشهدت منطقتا الدراز وبني جمرة تصاعدا في تفجيرات اسطوانات الغاز مساء ٢٧ فبراير. ويتوقع تصاعد النشاطات الشعبية في الاسابيع المقبلة لتشهد ذروتها في الذكرى الاولى لاعدام الشهيد عيسى احمد حسن قمبر الذي أمر الامير بقتله في ٢٦ مارس ١٩٩٦.

٣ مارس

● فيما تستمر محاكمة عشرات المواطنين من ابنا ءالبحرين امام محكمة امن الدولة يتاكد يوما بعد آخر ان الحل الامني لن يحل الازمة السياسية التي مضى عليها اكثر من عشرين عاما. وقد اصيب العالم بالذهول وهو يرى كيف يساق الابرياء من ابناء البحرين امام محاكم وقضاة هم اساسا خصوم لهم، بدون ان يتوفر لهم شيء من مقومات العدالة والمحاكمة العادلة.

وقد اثارت المحاكمات الاخيرة التي لا يستبعد أن تصدر العائلة الحاكمة احكامها باعدام بعض المتهمين فيها، حفيظة الراي العام في البحرين، ودفعت المواطنين الى تصعيد نشاطهم السلمي ضد القمع والارهاب الخليفي في البلاد. وقد قرر المواطنون ان يخرجوا في مسيرات احتجاجية مساء الخميس المقبل لاعلان رفض محاكمات امن الدولة التي رفضتها المنظمات الحقوقية والقضائية الدولية واعتبرتها تجسيدا للتخلف وحكم الغابة وعهود الاستبداد والظلام. واستقبل المراقبون نبأ بدء المحاكمات باستسخاف وازدراء خصوصا وانهم عرفوا ان الاحكام معدة سلفا وان القضاة الخليفيين والاجانب سوف ينحصر دورهم في قراءة الاحكام التي قررها مجلس العائلة الخليفية الحاكمة قبل ان تبدأ المحاكمات. ويتوقع ان تشهد البلاد ليلة من العمل الشعبي المتعدد الفعاليات. هذا بعد ان امتلات الجدران بالشعارات التي تؤكد امرا واحد: الرفض المطلق من قبل شعب البحرين لحكم الاستبداد والقمع والارهاب الخليفي.

● وعلم ان حرائق عديدة حدثت يوم امس في عدد من الاماكن، وليس معروفا من الذي قام بها. فقد احترق الصراف الآلي في بنك البحرين الوطني بمنطقة النعيم ولم يحدث اي اضرار بشرية. وحدث حريق آخر بمحل لبيع الاليكترونيات يملكه احد افراد آل خليفة يعمل بادارة خفر السواحل، واصيب المحل باضرار مادية. ويبدو ان هذه الاعمال تاتي ردا على الاعتداءات التي تعرضت لها المساجد والمنازل مؤخرا في اغلب مناطق البحرين، الامر الذي يبعث على القلق الشديد لدى المعارضة التي رفضت العنف بكل اشكاله واعتبرت جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون مسؤولا بشكل مباشر عن البدء به والتحريض عليه. كما اعتدت سيارة لعناصر من جهاز الامن على مجموعة من المواطنين بالمنامة فواجهها المواطنون بقنينات المولوتوف والحجارة وهرب ركابها جميعا.

● واستمرت اعتداءات قوات الامن والشغب على المساجد بدون توقف. وتعرض مسجد «ابوعلي» الواقع على شارع البديع بالقرب من منطقة السنابس الى عدوان شرس قبل يومين ودمرت محتوياته بشكل كامل ومزقت نسخ القرآن الكريم وكسرت ابوابه ونوافذه بدون اي مبرر، الامر الذي يؤكد ان هندرسون لم يعد يحترم مقدسات شعب البحرين ويسعى لاثارة مشاعرهم واستفزازهم.

● واستمرت الاعتقالات بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين من منطقة الدير في ٢٧ فبراير الماضي كل من محمد ميرزا العشيري، ١٨، ومحمد السيد عدنان، ١٧، عندما كانا يسيران في الشارع العام، ولم يعرف عن مصيرهما شيء منذ اعتقالهما. واعتقل من منطقة بني جمرة قبل ثلاثة ايام عبد الامير عبد النبي عيسى، ٢٢، بعد ان تعرض منزله لاعتداء قوات الشغب الاجنبية . ويعمل هذا الشاب بالمستشفى الدولي وله اخ معتقل منذ الصيف الماضي. كما علم ان سجناء الحوض الجاف يشتكون من سوء المعاملة وان بعض مسؤولي السجن يعاملونهم باساليب وحشية ويعذبونهم لأتفه الاسباب، واحيانا بدون اي سبب. كما اعتاد هؤلاء الجلادون اطلاق الكلاب المتوحشة على السجناء لنهش اجسادهم امعانا في التعذيب والاهانة. ومن بين الذين جرحوا بهذه الطريقة شاب اسمه السيد احمد من منطقة كرزكان. وقد كان هذا الشاب معتقلا بسجن المطار ونقل الى سجن الحوض الجاف. وبعد نقله بيومين تعرض للضرب المبرح وبعدها اطلقوا عليه كلبا من كلاب الشرطة فافترسه ونهش لحمه بدون اي سبب. ويشتكي المعتقلون في هذا السجن من قلة الطعام ورداءته الى الدرجة التي يفضلون معها الجوع على تناوله.

● وهناك قضية يلفها الغموض بشكل كامل وتثير قلق مواطني منطقة الدير. وتتلخص القضية في اختفاء الشاب صادق محمد عيسى مطر، ٢٠ عاما، منذ اعتقاله في مطلع شهر مارس من العام الماضي. فحتى الآن لم يعرف اي شيء عنه. وكان قد اعتقل مع مجموعة من الشباب في وقت واحد واطلق سراح بعضهم وبقي البعض الآخر في السجن. ولكن ما يبعث على القلق الشديد انه منذ اعتقال صادق حتى الآن لم يعرف عنه اي شيء، فلم يسمح لعائلته بزيارته قط ولم تؤخذ له ملابس ولم ينقل عنه أي من السجناء خبرا. وكل الذين خرجوا من السجن قالوا انهم لم يروه ابدا. وهناك خشية كبيرة على حياته، فأين هو؟ ايان هندرسون وعادل فليفل وحدهما يعرفان ما حدث له بالضباط ويتحملان مسؤولية سلامته.

● وفي الوقت نفسه اصبح الطفل زهير مهدي، ٩ سنوات، الذي يرقد في المستشفى بعد تعذيبه وكسر فكه واسنانه على ايدي قوات هندرسون، رمزا لصمود شعب البحرين الاعزل بوجه قوات الارهاب والنظام التعسفي التي تمتلك الاسلحة الفتاكة بمختلف انواعها. وقد اصبح الطفل يعيش في قلب كل مواطن ومواطنة واصبحت الوفود تنهال على المستشفى كل يوم لزيارته حاملين الورود والهدايا تعبيرا عن حب الشعب لهذه الزهرة التي مزقتها مباضع الجلادين.

● ومن جانب آخر اعلن عن اتفاق دولة قطر مع آل خليفة على تبادل السفارات، وهو الامر الذي لم يتحقق في الماضي. ورأى المراقبون في ذلك تنازلا كبيرا من آل خليفة الذين حكموا جزءا منها بعد نزوحهم من الكويت في منتصف القرن الثامن عشر. ورفضوا الاعتراف بحقائق الواقع، كعادتهم، ولكنهم ارغموا الآن على قبول تلك الحقيقة بعد ان ادركوا انهم يضربون رؤوسهم على الصخور. وقد حققت دولة قطر كل ما تريده ورجع آل خليفة صفر اليدين!. وكانت المعارضة تطالب آل خليفة باستمرار بالتخلي عن تلك العقلية والاعتراف بحقائق الواقع، ولكن آل خليفة يتقنون فن الاستسلام الكامل ويجهلون اساليب الحوار والتعايش مع الغير.

٦ مارس

● خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية كبيرة في شوارع العاصمة، المنامة، شارك فيها آلاف المواطنين رافعين شعاراتهم المعروفة. ووضعت العائلة الحاكمة جهاز الامن وقوات الشغب في حالة قصوى من التاهب لمواجهة المواطنين واقامت قوات الشغب حاجزا للتفتيش بالقرب من مأتم زير وكذلك مأتم بن سلوم، ولكن المواطنين تجاهلوا تلك الاستفزازات واستمروا في مسيراتهم التي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل. كما وضعت القلعة في حالة تاهب قصوى وشوهدت القوات الاجنبية وهي محيطة بها تحسبا للطوارئ، وطالب المشاركون باطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته وبقية المعتقلين واعادة العمل بالدستور والسماح بعودة المبعدين، فيما كانت القوات الاجنبية تراقب الوضع عن كثب وتتاهب للانقضاض بأسلحتها الفتاكة التي شهرتها. وانتهت المسيرات بسلام بعد ان اثبت ابناء البحرين تحضرهم في شعاراتهم

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٧

وممارساتهم السياسية وتمسكهم بحقوقهم التي كفلها الدستور والتي يمنعها آل خليفة، ولان القوات الاجنبية لم تتدخل فقد انتهت المسيرات بدون حدوث اية مواجهات الامر الذي يؤكد ان تلك القوات هي سبب التوتر والعنف والارهاب في البلاد وانها اذا لم تتدخل لمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية لا يحدث ما يخل بالأمن.

● هذا وعلم ان عمليات الاعتقال مستمرة وان اساليب التعذيب التي يمارسها جهاز هندرسون تتصاعد يوما بعد آخر. وقد اعتقل في الساعات الاولى من صباح الاثنين الماضي المهندس السيد جلال السيد علوي السيد شرف بعد اعتداء وحشي على منزله من قبل القوات الاجنبية. وتعرض منزله للتخريب المتعمد وكسرت الابواب وصودر جهاز الكومبيوتر الذي لديه. وتجدر الاشارة الى ان المهندس جلال يحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة ويلز البريطانية في الهندسة الكهربائية ويعمل مهندسا بشركة الاتصالات البحرينية. وهناك خشية من تعرضه للتعذيب الشديد على ايدي عادل فليفل. وهناك تقارير كثيرة عن تكريس سياسة التعذيب الوحشية بشكل لم يسبق له مثيل.

● ومن جهة اخرى علم ان محاكمات امن الدولة لعشرات المواطنين في قضية ما يسمى «حزب الله» تواجه صعوبات كثيرة حيث اكد اغلب المتهمين تعرضهم للتعذيب الشديد على ايدي جهاز هندرسون. وطالب محاموهم بتقارير طبية حول اوضاعهم بعد ان اكدوا ان توقيعهم على اعترافات مزيفة جاء بعد تعرضهم لأشد انواع التعذيب.

● وعلى صعيد آخر كتبت مجلة «برايفيت اي» في عددها الاخير (رقم ٩١٩ الذي يصدر غدا الجمعة) تعليقا على زيارة ولي العهد البريطاني، الامير تشارلز الى البحرين جاء فيه ما يلي: «استغرب اللورد ايفبوري، العضو البرلماني السابق ورئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان شيئا ما عندما عرف بزيارة امير ويلز الى البحرين. وكان ايفبوري نفسه قد دعي الى البحرين في ١٩٩٤ ولكن دعوته الغيت بدون اي تفسير.

● وكما فعلت مجموعات حقوق الانسان في كل العالم، فقد قام ايفبوري ومجموعته بحملة ضد الديكتاتورية المقيتة في البحرين. وفي رسالة الى السكرتير الشخصي لأمير ويلز (ستيفن رامبورت، الذي كان مسؤولا سابقا بوزارة الخارجية) كتبها في ١٦ يناير ، طلب ايفبوري اجتماعا لمناقشة عدد من الاشياء من بينها الغاء امير البحرين كل المؤسسات الديمقراطية خلال الاثنين والعشرين عاما الماضية، واعتقال المئات من المعارضين، والتعذيب المستمر للمعتقلين الذين يرفضون اعطاء اية معلومات لجهاز الامن الحكومي. وبعث ايفبوري الى الامير تشارلز طردا يحتوي على تقارير دامغة من منظمة العفو الدولية ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، وهيئة الاذاعة البريطانية والمنفيين البحرينيين في بريطانيا. ولم يكن هناك رد فعل او اجتماع. ويبدو امرا مشكوكا فيه ان يكون الامير قد قرأ تلك المواد في وقت فراغه على ظهر اليخت الملكي، بريتانيا. وعندما وصل الى البحرين قضى صباحا كاملا للاعلام ، وقضى العصر يشرب الشاي مع الامير».

● ومن جهة ثانية وقّع اكثر من ثلاثين شخصية سياسية عربية على رسالة الى امير البحرين قالوا فيها ما يلي: «نتابع بقلق بالغ استمرا رالازمة السياسية في البحرين منذ اكثر من عامين وتفاقمها، ورفض حكومتكم الحوار مع لجنة العريضة الشعبية، واصرارها على سياسة الابعاد والاعتقالات الواسعة، والاعتماد على القوى الاجنبية. نحن الموقعين ادناه نعبر عن استنكارنا لهذه السياسة ونطالبكم بطرد المرتزق البريطاني، ايان هندرسون، واعادة العمل بدستور دولة البحرين واجراء انتخابات نيابية، واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح لجميع المبعدين البحرينيين بالعودة. اننا على ثقة بان المصالحة الوطنية والانفراج السياسي الشامل هو الحل السليم لتجنيب البلد مغبة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي». وكان من بين الموقعين محمد علوان، امين عام مساعد اتحاد المحامين العرب، مصر، عادل مغاري، مسؤول العلاقات الخارجية لحركة فتح، الهامي المليجي، امين عام حزب مصر الفتاة، مصر، الحاج سليمان، عضو مكتب حماس، الجزائر، العربي الشرقاوي، عضو المجلس الوطني لحزب الاستقلال، سعيد الغزاوي، عضو حركة التوحيد والاصلاح، سالم النحاس، امين عام حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)، ، ابراهيم شكري، رئيس حزب العمل المصري، ، د. محمد صيام، ممثل حماس الفلسطينية، يوسف نمر، عضو الكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، ، تيسير الحمصي، امني عام حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن، . سعد شعبان، عضو المكتب السياسي، للحزب العربي الديمقراطي الناصري، وعدد كبير آخر من ممثلي الاحزاب والمنظمات العربية.

١٠ مارس

● فيما ينتظر شعب البحرين احكام مجلس العائلة الحاكمة ضد عشرات المواطنين برز المزيد من التناقضات في الدعاوى المرفوعة ضد المتهمين، وبالاضافة الى التناقضات التي احتوتها تفصيلات القضية عندما نشرتها صحافة آل خليفة في الصيف الماضي، ومنها تضارب «اعترافات» المتهمين واختلاف التواريخ واوقات «اللقاءات»، برزت تناقضات اخرى تؤكد ضعف قدرة كاتبي المسرحية بشكل مثير للذهول. ومن ذلك ورود اسم «الشخصية الايرانية» التي استند عليها آل خليفة لاثبات «تورط ايران» في القضية وهو محمد رضا آل صادق. فقد ورد في «اعترافات» اثنين من المتهمين الاساسيين هما الشيخ علي المتقوي والشيخ جاسم الخياط ان الاجتماع المهم الذي تمخض عنه الدور الايراني في «المؤامرة» عقد في مدينة قم الايرانية في ١٠ يونية ١٩٩٥ بحضور «ضابط مخابرات ايراني» هو محمد رضا آل صادق. وبعد التحقيق في القضية تبين ان الشخص المذكور كان قد توفي في ٩ يوليو ١٩٩٤، اي قبل عام واحد من الاجتماع المزعوم. ونشرت الصحف الايرانية في ذلك الوقت خبر الوفاة. وتأكد ان الرجل كان شاعرا ومؤلفا وله عدد من الكتب المعروفة، وليس ضابط استخبارات، حسب ادعاء آل خليفة. كما ورد على لسان احد المتهمين، فخري راشد، ان عددا من «الاجتماعات الحزبية» عقدت في اوقات مختلفة في ١٩٩٤ بشقته الخاصة ولكن تأكد ان هذا الشاب لم يستأجر شقته الا لاحقا. وهناك تناقضات كثيرة اكدت لمن اطلع عليها ضعف قدرة كتاب المسرحية، الامر الذي جعل السلطات تدفع القضية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت لانهائها باسرع وقت ممكن لتفادي الحرج بسبب الخلل الكبير في دعوى الحكومة. ولو عرضت هذه القضية امام محكمة مستقلة لرفضت النظر فيها بسبب هشاشتها وتفاهتها. ولذلك تعتبر المعارضة ان المحاكمة سياسية بحتة وان آل خليفة اصدروا الاحكام سلفا وقبل بدء المحاكمات.

● وعلم على صعيد آخر ان الشاعر علي حسن يوسف المعتقل منذ بضعة اسابيع يعاني من حالة صحية متدهورة وانه يعاني من التهاب في المجاري البولية بسبب سوء اوضاع الزنزانات. كما علم ان سجينا آخر هو عبد الامير جعفر عيسى من منطقة السنابس قد انهى عامين في السجن وهي فترة الحكم التي اصدرتها العائلة الحاكمة ضده في ١٩٩٤، ولكن لم يفرج عنه حتى الآن. وقد أمر ايان هندرسون عائلته بدفع ضريبة قدرها ١٧ ألف دينار (حوالي ٤٥ الف دولار) مقابل الافراج عنه ولكن العائلة الفقيرة لا تملك المال المطلوب. وعلم ايضا ان انفجارا صوتيا حدث في ٦ مارس بفندق «فينيسيا» الواقع في احد الشوارع المتفرعة عن شارع المعارض بالمنامة. وأحدث الانفجار صوتا مدويا ولكن لم يصب احد بجروح. وفي ٧ مارس داهمت القوات الاجنبية منزل آل الغريفي بمنطقة النعيم واعتقلت السيد محمد الغريفي لمدة يوم واحد بدون اي مبرر. وكان والد هذا الشاب قد استشهد في ظروف غامضة في ١٩٨٥ ورفضت الحكومة وقتها تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق حول وفاة السيد أحمد الغريفي الذي كان عالما مرموقا.

● واستمرت الاعتقالات في الايام الاخيرة بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين: نبيل عبد العزيز وجعفر السلاطنة وكلاهما من منطقة النعيم. واعتقل من منطقة القرية: جاسم احمد، ٢٠، علي حسن يوسف، ١٨، جعفر محمد، ١٦، شاكر مسلم، ١٦، فاضل علي محفوظ ١٦، احمد نزار، ١٤. واعتقل من منطقة الدراز عدد من الاطفال وعذبوا تعذيبا شديدا ثم افرج عنهم وهم: ياسين يوسف، ١١، حسين حسن، ١١، عباس عيسى، ١١.

● ونشرت مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها لهذا الاسبوع مقالين احدهما عن العلاقات القطرية - البحرينية والآخر حول المحاكمات الجارية امام محكمة امن الدولة. قالت في مقالها الاول الذي يحمل عنوان «قطر - البحرين: واحدة في صعود والاخرى في هبوط» ان دولة قطر تشهد نموا اقتصاديا وسياسيا مضطردا. فهي تملك ثالث اكبر حقل للغاز في العالم بعد روسيا وايران، ومع نهاية القرن سوف تصدر كميات كبيرة من الغاز المسال الى الخارج. وعلى المستوى السياسي تشهد قطر تحت حكم الامير الحالي انفتاحا سياسيا يحتمل ان يؤدي الى انتخابات بلدية هذا العام وانتخابات برلمانية العام القادم. اما بالنسبة للبحرين فقالت مجلة «الايكونومست» ان المحاكمات الجارية تؤكد حالة التوتر تمر بها البلاد التي تشهد انتفاضة منذ اكثر من عامين. وقالت ان «الاعترافات» التي يحاكم على ضوئها المتهمون تحمل تناقضات كثيرة وان التعذيب الشديد هو الذي ادى الى توقيع المتهمين على اعترافاتهم. ويعتبر المقالان في هذه المجلة الدولية صفعة اخرى لعائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين بسبب ما يؤكدانه من حقائق تنكرها تلك العائلة.

● وعلى صعيد آخر اعتبرت «المقابلة» مع رئيس الوزراء التي نشرتها صحيفة «بحرين تريبيون» في عددها الاول الذي صدر يوم السبت الماضي محاولة ضعيفة لتغيير صورته لدى الرأي العام. فقد عرف رئيس الوزراء البحرين بشراسته وتجهمه وغطرسته لدى المواطنين وكذلك حكومات منطقة الخليج. وحاولت المقابلة التي كتب اجاباتها الناطق المصري باسم آل خليفة، عبد العظيم البابلي، تحسين صورة رئيس الوزراء واظهاره بحلة انسانية بعد ان نزع كل ما له علاقة بالانسانية والقانون الدولي. وقال ان الحوار متاح في البحرين عن طريق «مجلس الشورى» و «مجلس الامير»، وان احدا من المواطنين لم يمنع من حرية التعبير. وهو كلام فارغ يكذبه اعتقال الشاعر علي حسن يوسف وفصل الدكتورة زهرة الزيرة مؤخرا عن عملها. كما يكذبه رفض مكتب الامير استقبال وفد العريضة الشعبية قبل بضعة اسابيع. وقال رئيس الوزراء انه سيطر على كل شيء وان شعب البحرين يتعاون معه. فلماذا ينشر قوات الشغب الاجنبية في كل مناطق البحرين؟ ولماذا العدوان المستمر على مقدرات الشعب واطفاله؟ ولدى سؤاله عن جدوى مقاطعة عائلته قمة مجلس التعاون التي عقدت في الدوحة، قال ان ذلك من شأن الماضي وانه معني بالمستقبل و فشل في اعطاء تفسير موضوعي لقرار المقاطعة.

١٢ مارس

● نقل الشيخ حسين الصائم، ٢٨ عاما ، الى المستشفى هذا الاسبوع بعد ان تدهورت صحته بسبب التعذيب الشديد. وكان قد اعتقل الشهر الماضي بعد القاء خطبة دينية تعرض فيها للاوضاع في البحرين وطالب فيها باطلاق المعتقلين السياسيين. وكان اعتقاله بطريقة شرسة. ويعتقد انه تعرض الى تعذيب شديد خلال الاسبوعين الماضيين في محاولة لكسر معنوياته واجباره على توقيع اعترافات مزيفة اعدها «خبراء» هندرسون. ويعتقد ان وضع الشيخ الصحي مثير للقلق الشديد وان حياته في خطر. وقد اتهمت منظمات حقوق الانسان الدولية جهاز الامن في البحرين بوحشيته في التعذيب وانتهاكه للقوانين الدولية حول معاملة المعتقلين.

● كما علم ايضا ان الشيخ محمد علي العكري، ٦٠ عاما، قد اعتقل قبل ثلاثة ايام بعد القائه خطبة دينية. وكانت الخطبة قد القيت في مجلس عزاء على روح والدة الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي، المعتقل منذ يناير ١٩٩٥ مع الشيخ الجمري، التي انتقلت الى ربها بعد معاناتها الشديدة منذ اعتقال ابنها. ولم تستطع مقابلة ابنها في السجن بسبب منع آل خليفة العائلات من زيارة ابنائها. واقيمت الفاتحة بمنطقة «عين الدار» وحضرها عدد كبير من المواطنين للتعبير عن ولائهم لقادتهم المعتقلين. واعتقل الشيخ العكري بعد انتهاء الخطبة فورا واغلق المأتم الذي اقيم فيه مجلس الفاتحة. وقد تردد الشيخ العكري على السجن مرات كثيرة منذ اعتقاله الاول في اغسطس ١٩٧٩. وبقي في ذلك الاعتقال ٥٢ شهرا كاملا بدون تهمة او محاكمة. وتبنته جريدة «التايمز» اللندنية في يناير ١٩٨٣ كسجين رأي في عمودها الاسبوعي تحت هذا العنوان. ومنذ ذلك الوقت اعتقل مرات عديدة ولا يكاد يمر عام بدون ان يعتقل بسبب مواقفه التي لا مساومة فيها.

● هذا وقد بعث النائب البريطاني عن حزب العمال، جون جانل، رسالة الى امير البحرين حول اعتقال الشاعر علي حسن يوسف جاء فيها ما يلي: «انني اكتب بخصوص الكاتب والشاعر علي حسن يوسف، البالغ من العمر ٤٠ عاما الذي اعتقل، كما عرفت،في ١٦ فبراير

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٧

من هذا العام من منزله بجدحفص. وفي رأي منظمة العفو الدولية فان اعتقاله ربما يتعلق بنشر مجموعته الشعرية الثانية بعنوان «اشارات». وفي اجابته على رسالتي في ٨ نوفمبر ١٩٩٦، حول اعتقال البحرينيين الآخرين، اكد السفير البحريني في لندن الذي كتب إلي بالنيابة عنكم في ١٨ ديسمبر، على «خلفية الوضع» الذي تنتهك فيه حقوق الانسان. وبالرغم من تقديري لـ «الخلفية الصعبة» للاعتقالات في البحرين، فانني قلق من احتمال ان يكون اعتقال علي حسن يوسف بسبب شعره فقط. انني سأقدّر كثيرا اذا استطعتم توضيح الارضية القانونية لاعتقاله. واذا كان اعتقال السيد حسن يوسف بسبب آرائه التي عبر عنها في شعره، فانني اطلب منكم باحترام اطلاق سراحه على الفور. واذا لم يتيسر ذلك فانني اطلب منكم ضمانات بانه يعامل بانسانية وانه على اتصال بمحاميه وعائلته ويحصل على العناية الطبية التي يحتاجها».

● ومن جهة اخرى علم ان عددا من المواطنين اعتقلوا مؤخرا: من الديه: جعفر مكي، ٤٥، حسن جعفر، ١٩، حسين احمد، ١٨. ومن المقشاع: عبد الله عبد الرسول ابراهيم، ١٧، واخوه علي، ١٩، عبد الله جاسم محمد، ١٩، رضا جعفر الموالي، ٢٠، ابراهيم عبد الله الموالي، ٢١. ومن عالي: محمد حسن، ٢٠، عبد الله مكي، ٣٦. ومن سترة: محسن ابراهيم حبيب، ١٤، يعقوب سوار، ٢٩، واخوه فؤاد، ٢٦، ومحمد نجيب احمد الشيخ، ٢٠.

● هذا في الوقت الذي يساور القلق المنظمات الحقوقية الدولية حول المحاكمات الجارية حاليا والتي يعتبرها المراقبون «محاكمات سياسية» تسعى العائلة الخليفية من خلالها لارهاب المواطنين المصرّين على مطالبهم المشروعة. وقد تأكد بما لا يقبل الشك وجود تناقضات كبيرة في ادلة الادعاء العام التي اعتمدت اساسا على «اعترافات» منزوعة من المتهمين تحت التعذيب الشديد. وطلب المحامون فحصهم بعد ان انكروا التهم الموجهة اليهم وقالوا ان «اعترافاتهم» انتزعت تحت التعذيب. وكشف بعضهم عن جسده في المحكمة السرية التي سمح فيها لبعض اقرباء المتهمين بالحضور. وقد شعرت العائلة الخليفية بالفشل والحرج بعد ان استسخف الاعلام الدولي والمنظمات الحقوقية ادعاءات الحكومة في شهر يونية الماضي عندما اعلنت القبض على هؤلاء المواطنين وحاولت ربطهم بايران. واكد استمرار الانتفاضة بعد ذلك ان حركة الشعب منطلقة من الداخل وان اعتقال المجموعة لم يؤثر على النشاط الشعبي الرافض لاستبداد العائلة الخليفية الحاكمة. وهناك تعتيم كامل على المحاكمات على عكس الضجة الاعلامية التي صاحبت الاعتقال في الصيف الماضي. كما هدد وزير العدل المحامين الذين يترافعون عن المتهمين بانهم سوف يعتقلون اذا ما تحدثوا الى وسائل الاعلام او اية جهة اخرى.

● هذا وينتظر المواطنون الذكرى الاولى لاستشهاد الشاب عيسى قمبر الذي امر الامير بقتله العام الماضي بتهمة ملفقة. ويتوقع ان تشهد البلاد في ٢٦ مارس تصاعدا في المواجهات بين المواطنين المطالبين بحقوقهم المشروعة وقوات الشغب الاجنبية وجهاز الامن الذي يديره الاجانب. وقد اتفق المواطنون على فعاليات عديدة في هذه المناسبة التي اعتبرت تحديا للعدالة والشعب وحقوق الانسان.

١٤ مارس

● ● اكد السيد ديريك فاتشيت، وزير الظل لشؤون الشرق الاوسط بحزب العمال البريطاني، الليلة الماضية ان حزبه يولي اهتماما خاصا بالديمقراطية وحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وانه سوف يستمر في تلك السياسة فيما لو وصل الى الحكم. وحسب استطلاعات الرأي العام فان حزب العمال مرشح للفوز في الانتخابات البرلمانية المزمع اجراؤها في الاول من مايو المقبل. وكان السيد فاتشيت يتحدث في جلسة مفتوحة مع الجالية العربية التي تعيش في بريطانيا حضرها قرابة شخص من بينهم سفراء ودبلوماسيون عرب، عقدت بقاعة «ويستمنستر سنترال هول» بالعاصمة البريطانية. واشترك في الندوة التي نظمها مجلس التفاهم العربي – البريطاني CAABU بالتعاون مع النادي العربي كل من السيد جيريمي هانلي، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، والسيد مينزيز كامبل، عن حزب الاحرار الديمقراطيين بالاضافة الى السيد ديريك فاتشيت. وقال النائب العمالي انه اهتم في الاثني عشر شهرا الماضية بقضية حقوق الانسان في البحرين بشكل خاص وتبادل مع الوزير هانلي رسائل بهذا الصدد، وان الوزير اجاب على رسائله. واضاف انه كتب الى الوزير قبل زيارته الى البحرين في شهر يونية الماضي حول الموضوع نفسه وانه تلقى رسالة منه بعد عودته من المنامة. وطوال الجلسة لم يذكر اي بلد آخر في اطار الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان الا اسرائيل، الامر الذي احرج السفير البحريني والقائم بالاعمال اللذين كانا جالسين في الصف الامامي، ولم ينطقا بكلمة واحدة، وعندما خرجا من القاعة كانا يشعران بالحرج الشديد.

● ومن جهة اخرى نظمت الجالية البحرينية اعتصاما كبيرا امام سفارة البحرين في لندن للتنديد بالمحاكمات الجائرة التي تجري حاليا بمحكمة امن الدولة السيئة الصيت. وشارك في الاعتصام عشرات المواطنين واصدقاؤهم فيما كان عناصر جهاز امن هندرسون يصورون الاعتصام من داخل السفارة التي اصبحت وكرا للجواسيس. ورفعت خلال التظاهرة شعارات بالمطالب الوطنية المعروفة مثل المطالبة بالديمقراطية والدستور والمجلس الوطني ووقف المحاكمات الظالمة التي تتعارض مع ابسط اسس العدالة وفق المعايير الدولية. كما شاركت المرأة البحرينية المنفية بحماس. ووزعت في الاعتصام منشورات تحمل الحقائق بالارقام والصور حول ما يجري في سجون البحرين. وكان هناك تعاطف كبير من المواطنين البريطانيين الذين اعرب العديد منهم عن تضامنه مع شعب البحرين. وكان مسؤولو السفارة قد طلبوا من الشرطة منع المتظاهرين من رفع الهتافات الامر الذي رفضه المشاركون معتبرين ذلك قمعا لحرية الكلمة، وبعد حوار متحضر انسحب الضابط الذي حاول فرض قمع حرية التعبير من المكان واستبدل بآخر اكد حق المتظاهرين في التعبير السلمي عن موقفهم.

● اما على صعيد المحاكمات فهناك استياء شعبي شامل من الاساليب الوحشية التي عومل بها المتهمون الـ ٥٩ الذين يمثلون في ثماني مجموعات امام محكمة امن الدولة. وذكرت مصادر مطلعة ان عائلة آل خليفة قد أصدرت الاحكام بحق جميع المتهمين وان بعضها سوف يقراه «القضاة» الخليفيون والاجانب في ٢٢ من هذا الشهر. ومع محاولة العائلة الحاكمة ترهيب المواطنين بالتعامل القاسي مع المعتقلين فان الشعب لم يعد يعبأ بهذه المحاولات اليائسة للتعتيم على الحركة الدستورية المتنامية. واصبح هناك شعور راسخ بضرورة الاصرار والاستمرار على المطالب وتطوير الوضع السياسي في البلاد وعدم الاستسلام للارهاب الذي يمارسه جهاز امن هندرسون ضد ابناء البحرين.

● ومن جهة اخرى استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. ففي ١٣ مارس شنت القوات الاجنبية عدوانا على منطقة رأس الرمان واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين عرف من بينهم كل من: ابراهيم علي ناصر، ٢٧، فيصل عباس، ١٦، نجيب عيسى، ٢٤، عباس مكي، ١٧، فيصل عباس، ١٦، خليل ابراهيم الجزيري، ١٨. وفي اليوم التالي جيء بابراهيم علي ناصر، وهو شخص أمي لا يعرف الكتابة او القراءة، وفرض عليه تمثيل عملية الكتابة على الجدران فيما كان عناصر الامن يصورونه. وتجدر الاشارة الى ان هذا الاسلوب المرفوض دوليا يستعمل لتوفير «دليل دامغ» على ضلوع المتهم في «الجريمة». واعتقل اكثر من ثلاثين شخصا من مدينة حمد. كما اعتقل الشاب حسن المدني، ٢٤، من منطقة البلاد القديم، ومعه شاب آخر اسمه عصام، ١٩ . وعلم ان حرائق عديدة نشبت في مدينة حمد في الايام القليلة الماضية، وان بعضها ربما كان مفتعلا من قبل جهاز امن هندرسون. كما انتشرت الشعارات بكثافة في عدد من المناطق تطالب جميعها باطلاق سراح السجناء السياسيين وتؤكد المطالب الوطنية الاخرى.

● هذا وقد قرر الشعب احياء الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الشاب عيسى قمبر الذي امر الامير بقتله العام الماضي، بأساليب متحضرة في اطار مشروع العصيان المدني. ويتوقع خروج مسيرات في اغلب مناطق البحرين، وتكثيف الكتابة على الجدران، واطفاء الانوار ليلا وزيارة مقابر الشهداء لقراءة الفاتحة على ارواحهم.

● هذا وقد أصدرت منظمات معارضة بحرينية، هي حركة احرار البحرين الاسلامية ولجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية، بيانا مشتركا حول الوضع المتداعي في البلاد. وجاء في البيان مناشدة الى المخلصين من ابناء الشعب «لممارسة كافة اشكال الضغط على الاسرة الحاكمة لايقاف المحاكمات الصورية والاتهامات الباطلة والابتعاد عن سياسة الغطرسة والاستعلاء على الشعب والدخول في حوار بناء ومسؤول للوصول الى حلول سلمية للازمة السياسية المتفاقمة». وقالت ان هذه الازمة «لن يحلها مجلس الدفاع الاعلى ولا التطمينات حول السيطرة على الوضع الامني ولا المساعدات المالية الخليجية ولا تجنيس الآلاف من الاخوة العرب بهدف تغيير كبير في التركيبة السكانية والمذهبية».

١٧ مارس

● ● في أقوى بيان لها منذ بداية المحاكمات اصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم بيانا صحافيا دعت فيه الى «ايقاف المحاكمات الجائرة التي التي تجري امام محكمة امن الدولة لتسعة وخمسين شخصا اتهموا بالتورط في مؤامرة مزعومة تدعمها ايران لقلب نظام الحكم». وقالت المنظمة العالمية المدافعة عن حقوق الانسان: «لقد كانت هذه المحاكمات جائرة الى ابعد أماد الجور في جميع مراحلها، ولن يكون من حق أحد من المتهمين الطعن في الحكم الصادر ضده امام محكمة أعلى درجة، وهذا أمر يبعث على القلق والانزعاج بوجه خاص، اذ لو ادين هؤلاء المتهمون فمن الجائز ان يحكم على بعضهم بالاعدام». واضافت المنظمة: «كانت اغلبية جلسات هذه المحاكمات التي بدأت في الاول من مارس الحالي سرية، وقد عقدت في قاعدة خفرالسواحل بالمحرق، وتم تقسيم المتهمين الى ثماني مجموعات حيث تجري محاكمة كل مجموعة على حدة. هذا ولم يسمح لاقارب المتهمين الا بحضور الجلسة الاولى من كل محاكمة، التي تتلى فيها التهم الموجهة لكل منهم، وليس من المسموح لاي مراقبين مستقلين حضور الجلسات». وفي نهاية فبراير واوائل مارس أجرت وسائل الاعلام الاجنبية مقابلات مع بعض المحامين الموكلين عن المتهمين والذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ محاميا، ولم تمض على ذلك فترة وجيزة حتى تم استدعاؤهم جميعا من قبل وزير العدل، وورد أنهم حذروا من الادلاء باي معلومات عن المحاكمات، وقيل لهم ان السلطات لن تتسامح مع من يخالف هذا الامر، ومن يخالف سيلقى عقابا. وتعلق منظمة العفو الدولية بقولها: «ان هذا يظهر بجلاء ان الحكومة حريصة كل الحرص على عدم تسرب اي معلومات تمت بصلة لهذه المحاكمات».

● هذا وقد ادعت الحكومة البحرينية ان المتهمين أعضاء في الجناح العسكري لمنظمة محظورة هي «حزب الله – البحرين» قيل ان مقرها في العاصمة الايرانية طهران وانهم يتلقون الدعم المالي والعسكري من ايران، والهدف الذي يرمي اليه هذا التنظيم، في ما زُعم، هو اقامة جمهورية اسلامية في البحرين موالية لايران، وذلك باستخدام وسائل العنف. ومما يذكر ان بعض المتهمين الرئيسيين في القضية قد وجهت اليهم تهمة التخابر مع مسؤولي الاستخبارات في حرس الثورة الايرانية، وتلقي التدريب العسكري في كل من ايران ومخيمات «حزب الله» في لبنان. وتقول منظمة العفو الدولية: «لقد ظل جميع هؤلاء المتهمون محتجزين دون السماح لهم بالاتصال بأحد خارج المعتقل منذ القبض عليهم وحرموا من الاتصال بالاقارب او المحامين ونخشى ان تكون «اعترافاتهم» قد انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب». وقال البيان: «درجت محكمة امن الدولة في البحرين على اصداراحكام الادانة على المتهمين استنادا الى مثل هذه «الاعترافات» وحدها، وزعم ان أخت أحد المتهمين وزوجة متهم آخر قد جيء بهما الى السجن، وهددتا بالاغتصاب، وذلك امام المتهمين، اذا رفضوا الاعتراف امام عدسات التلفزيون. كما طلب محامو المتهمين توقيع الكشف الطبي على ثلاثة منهم على الاقل للتحقق مما ادعوه من التعذيب، في ما يبدو».

● وتقول منظمة العفو الدولية: «يبدو حتى الآن ان دعوى الادعاء لا تكاد تقوم على شيء سوى «اعترافات» المتهمين، التي تم انتزاعها منهم اثناء التحقيق معهم وهم محتجزون في عزلة عن العالم الخارجي، ولم تقدم على حد علمنا، اي قرائن اخرى مما يمكن اعتباره دليلا دامغا على وجود منظمة «حزب الله – البحرين» او على صلة المتهمين بها». واضافت: «ومنظمة العفو الدولية تطلب من الحكومة البحرينية تزويدها بنسخ من السجلات والمستندات ذات الصلة المتعلقة بهذه المحاكمات بما في ذلك صحائف الاتهام، والسجلات الطبية، والسجلات الخاصة

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٧

باي تحقيقات عساها ان تكون قد أجريت في شكاوى التعذيب وسوء المعاملة. كما تدعوها الى الالتزام الصارم بالمعايير الدولية السارية على المحاكمات التي قد يحكم فيها بالاعدام». وتقول المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان: «لقد طلبنا مثل هذه المعلومات في محاكمات سابقة، غير ان طلبنا قوبل بالصمت من جانب الحكومة، شأنه شأن مناشداتنا المتكررة لها بالسماح لنا بدخول البلاد، ومراقبة المحاكمات».

● هذا وقد علم ان قوات الشغب الاجنبية استمرت في استفزاز المواطنين والاعتداء عليهم خصوصا يوم الجمعة لمنعهم من اداء الصلاة. فقد حاصرت تلك القوات مسجد الصادق بمنطقة القفول الجمعة الماضية ولكن المواطنين تجاهلوهم ودخلوا المسجد وصلوا خلف الشيخ ناصر المقابي، ورفعوا الهتافات المطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين. وفي مساء ذلك اليوم اطفا المواطنون في منطقة البلاد القديم جميع الانوار. وفي صباح اليوم التالي اعتقل من ابناء المنطقة عدد من المواطنين عرف من بينهم: عقيل عيد، ٢٥، عبد الهادي السماك، ٣٢، محمود ماشاء الله، ٢٦. واطلق سراحهم في اليوم التالي بعد تعرضهم للتعذيب الشديد بحيث اصبحوا غير قادرين على المشي. وخرج المواطنون بمنطقة الديه في مسيرات سلمية فاعتدت عليهم القوات الاجنبية بادوات قمعها المعروفة. وعلم كذلك ان صندوق التبرعات بمسجد الشيخ محمد بمنطقة السهلة الشمالية قد سرق من قبل قوات الشغب التي اعتدت على المسجد مؤخرا وسرقت محتوياته. وعلم ايضا ان شابة جامعية من منطقة السنابس هي عرفات عباس رضي، ٢١، قد طردت من الجامعة الاسبوع الماضي بدون مبرر.

● وعرف من بين المعتقلين مؤخرا: من السنابس: حسين عبد الله احمد خميليس، ٢٩، واخيه ياسر، ٢٠، عقيل علي احمد يوسف، ٢٢، علي عبد الحسين، ٢٤. ومن منطقة بني جمرة: جعفر عبد الله عيسى علي، ١٧، عباس محمد عيسى علي، ١٧، السيد زهير محمود محمد، ١٦، السيد حسين عدنان، ١٦، عباس عبد العزيز الفرساني، ١٢، واعتدت قوات الشغب والامن على منزل المواطن عبد الحسين المتغوي بمنطقة الدراز بحثا عن ابنه الثالث اسامة. وكان قد اعتقل مع ابنيه الآخرين منذ يناير ١٩٩٦. ومن الدير: محمد علي عبد الله العشيري، ٢١، السيد محمد عدنان، ١٩، جواد عبد الله راشد، ٢٢، ومن منطقة القرية بسترة: محمد احمد علي، ٢٤.

١٩ مارس

● في اطار الارهاب الخليفي المفروض على شعب البحرين اخذ الشيخ الجمري قبل بضعة ايام الى وزارة الداخلية وتم اطلاعه على ملفات المتهمين التي تجري محاكمتهم هذه الايام في المحاكم الخليفية، والاحكام التي قرر مجلس العائلة الخليفية اصدارها بحقهم ومن بينها احكام بالاعدام. وطلب ايان هندرسون من الشيخ الجمري التنازل عن المطلب الاساسي وهو اعادة العمل بدستور البلاد في مقابل تخفيف الاحكام، ولكن الشيخ رد عليهم بشموخ الابطال: «ان هذه مسالة وطنية وليست قضية تخصني وحدي، فافعلوا ما شئتم». وقد اصيب هندرسون ومعه عادل فليفل بالذهول لهذا الموقف الصلب. وتجدر الاشارة الى ان الضغوط على الشيخ الجمري لم تتوقف ابدا في محاولة يائسة لكسر شوكة الشعب.

● اما على صعيد المحاكمات فقد رفضت العائلة الخليفية نداء منظمة العفو الدولية الداعي لوقف المحاكمات الجائرة. واصيبت العائلة الخليفة في مقتل بصدور البيان الصحافي الذي اصدرته المنظمة الدولية قبل يومين والذي طالب بوقف المحاكمات الجارية التي وصفها بـ «الجائرة». فاصدرت وزارة العدل ردا ضعيفا جدا على بيان منظمة العفو قالت فيه ان محكمة امن الدولة لا تتناقض مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة مستدلا على ذلك بقوله انها تقوم على اساس قانون أصدره ايان هندرسون في العام ١٩٧٦، اي بعد عام واحد من حل المجلس الوطني. ويعني الناطق الرسمي الذي رفض الافصاح عن هويته ان حرمان المتهمين من حق الاستئناف ضد الاحكام التي تصدر عليهم ينطبق مع المعايير الدولية للعدالة! ويعني كذلك ان عقد المحاكمات في سرية كاملة ومنع المحامين من الاتصال بالمتهمين الا بعد بدء المحاكمة ينسجم مع مبادىء العدالة، وان الاعتماد على «اعترافات» المتهمين المسحوبة تحت التعذيب يكفي لادانتهم. وكانت منظمات حقوقية عديدة قد اكدت في مؤتمر صحافي في ديسمبر الماضي بمجلس اللوردات البريطاني قصور محكمة امن الدولة عن المعايير الدولية وانتهاكها الصارخ للاعلان الدولي لحقوق الانسان. وبصدور بيان منظمة العفو الدولية فقد اصبح اي حكم يصدر عن المحكمة فاقدا للقوة القانونية ويعتبر لاغيا. وحسب قوانين الامم المتحدة فان استمرار اعتقال المتهمين بعد قراءة الاحكام السياسية التي اصدرتها العائلة الخليفية الحاكمة يعتبر اعتقالا تعسفيا.

● وعلم ان احد المعتقلين، سامي بو حمد، تولى الدفاع عن نفسه بحضور المحامين وقال: «لقد تعرضنا لتعذيب رهيب لا يمكن لاحد تحمله ولما رأينا حملة المداهمات للبيوت واعتقال الشباب هربنا واختبانا في بعض الصناديق الخشبية، فهجموا علينا واعتقلونا وجاؤوا بالاسلحة معهم ليصوروا المكان». وكان احد العاملين في مجال حقوق الانسان قد وصف التعذيب الذي يمارسه ايان هندرسون ضد ابناء البحرين بقوله: «لو تعرض الرئيس الامريكي بيل كلينتون الى التعذيب الذي يمارس بحق المعتقلين البحرينيين لمدة خمس عشرة دقيقة لاعترف انه قيادي في حزب الله».

● هذا ولوحظ الليلة قبل الماضية انتشار مكثف لقوات مسلحة وهي تشهر اسلحتها عند منطقة الحوض الجاف مع تحليق لطائرات الهيليكوبتر على ارتفاع منخفض. كما شوهدت سيارات المطافيء تدخل المعسكر وتفتش في منطقة عراد بالمحرق. وتردد ان سبب ذلك يعود الى وجود انتفاضة داخل السجن بسبب سوء الاوضاع في ذلك المعتقل على وجه الخصوص. كما ذكر ان الارهابي نادر الدوسري المسؤول عن تعذيب المعتقلين في ذلك السجن يمارس ابشع وسائل التعذيب ضد المعتقلين وانه يمنع دخول اي شيء الى الزنزانات، حتى القرآن الكريم الذي يرمي به على الارض عندما يأتي به ذوو السجناء الى ابنائهم. وقد اشتكى السجناء من تردي الاوضاع الصحية في ذلك السجن. وكان السجناء المعتقلون في سجن الحوض الجاف على موعد للقاء اهاليهم يوم امس ولكن اتصلت سلطات السجن الساعة الواحدة صباح امس بالعائلات واخبرتهم بالغاء الموعد بدون ذكر اي سبب.

هذا ويزداد الوضع في جامعة البحرين سوءا على يدي رئيس الجامعة العسكري، محمد جاسم الغتم. وعلم ان الدكتورة فريدة خنجي الاستاذة بكلية التربية قد اقيلت هي الاخرى بعد اقالة الدكتورة زهرة الزيرة. ويسود مدرسي الجامعة من البحرينيين قلق شديد بسبب قرار الجهاز العسكري بالجامعة تقليص البحرينيين العاملين في الجامعة انتقاما منهم وحقدا. ويتعرض الآن اكثر من سبعة دكاترة آخرين للضغط المستمر لتقديم استقالاتهم، الامر الذي ادى الى ارتفاع التوتر في اوساط الجامعة.

● وعلم ايضا ان الطفل زهير مهدي، ٩ سنوات، قد طرد من المستشفى بعد ان تكثفت زيارات المواطنين اليه واصبح يحظى باهمية شعبية تفوق اضعافا مضاعفة ما يحظى به امير البلاد عندما يدخل الى المستشفى. ويعتبر الشعب هذا الطفل عنوانا لظلامة الشعب الذي اصبح آل خليفة يعاملونه بقسوة ووحشية متناهية. وكان هذا الطفل قد تعرض الى عدوان وحشي من قبل قوات الارهاب الاجنبية بينما كان يلعب مع الاطفال بالقرب من منزله بمنطقة الديه في مطلع هذا الشهر. وعندما سقطت الكرة بالقرب من القوات الاجنبية وذهب لالتقاطها فانهالوا عليه بالضرب والرفس وكسروا فكه ومزقوا جسمه بهراواتهم، ثم اخذوه ورموه على باب مستشفى السلمانية. ومنذ ذلك اليوم اصبح المستشفى مزارا للمواطنين بدون توقف، الامر الذي احرج آل خليفة وهندرسون فأمروا بطرده من المستشفى والدماء تنزف من جراحاته.

● كما استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين مؤخرا: حسن عيسى، ٢١، من كرانة، عقيل علي حسن، ٢٣، ويوسف عمران جاسم، ١٨، وكلاهما من الحورة، هاني محمد الفردان، ٢١، من كرزكان، محمد عبد العزيز، ١٩، من مدينة عيسى. كما تكثفت الكتابة على الجدران بشكل واسع. ومن بين الشعارات الجديدة: «يا قمبر ما أعدموك ولكن خلدوك» «البرلمان او الدمار»، «اكملوا مسرحيتكم وسنواصل صمودنا»، «قبضة السجان لن ترهبنا». هذا ويستعد الشعب لاحياء الذكرى السنوية الاولى لاعدام الشهيد عيسى قمبر الذي امر الامير باعدامه العام الماضي.

٢١ مارس

● خرجت هذا اليوم مسيرة شارك فيها مئات المواطنين واكدت استمرار الانتفاضة الشعبية حتى تحقيق المطالب العادلة. وانطلقت المسيرة من مسجد الصادق بمنطقة القفول وتوجهت الى المناطق المحيطة وطالب المتظاهرون باطلاق سراح الشيخ الجمري واعادة العمل بدستور البلاد والبرلمان وبقية المطالب. وتفرقت المسيرة بسلام لتؤكد طبيعة شعب البحرين المسالم. ولكن قوات الشغب الاجنبية اوقفت السيارات الخارجة من المنطقة وفتشتها بحثا عن المنشورات، وحدثت بعض الاعتقالات.

● وفي جامع كرياباد ارتفعت الهتافات الحماسية بعد انتهاء الصلاة ثم خرجت مسيرة سلمية ترفع الشعارات. وما ان انطلقت المسيرة حتى بدأ العدوان الهمجي عليها من قبل القوات الاجنبية التي كانت تحاصر المسجد، مستعملة وسائل القمع المعروفة واطلقت القنابل المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وجرح عدد من المواطنين في ذلك العدوان الغاشم.

ومن جهة اخرى استمرت الاعتقالات في عدد المناطق. فاعتقل في ١٨ ما رس المواطن السيد عدنان السيد كاظم السيد حسن، ٣٥، بعد سحبه من المسجد وهو يؤدي الصلاة. وتجدر الاشارة الى ان اخاه الاصغر ، عباس، ٢١، معتقل منذ اكثر من عام بدون مبرر. واعتقل في اليوم نفسه المواطن احمد داود سلمان داود، ١٩، من منطقة اسكان عالي واخاه سلمان، ١٤. وعلم كذلك ان حريقا كبيرا شب الليلة الماضية بسوق الفخار في عالي. وكان هناك عدد كبير من عناصر الامن في المنطقة وقت نشوب الحريق، الامر الذي يؤكد ان الحريق مفتعل من قبل تلك العناصر.

● وعلى صعيد آخر تصاعد القلق تجاه ما يجري داخل سجن الحوض الجاف بمنطقة المحرق بعد ان شوهدت في ١٩ مارس اعداد كبيرة من القوات الخاصة تحاصر السجن وهي مدججة بالاسلحة بينما كانت طائرات الهيلكوبتر تحلق فوق المنطقة ساعات متواصلة. وحسب بعض المعلومات التي رشحت من داخل السجن فقد حدثت انتفاضة داخل السجن في اثر قيام المعذب نادر الدوسري بتعذيب بعض المعتقلين في الساعات الاولى من ذلك اليوم بشكل رهيب. وللامعان في الارهاب فقد قام الدوسري بفتح ابواب الزنزانات ليرى المعتقلون صنوف التعذيب التي يمارسها ضد المعتقلين. فما كان من السجناء الا ان بدأوا هتافاتهم وخرجوا من زنزاناتهم باتجاه المكاتب. وفي غضون فترة قصيرة جاءت قوات القمع من كل مكان وحاصرت السجن، وبدأت بضرب المعتقلين. ولم يعرف عدد الجرحى في هذا العدوان الوحشي. وهناك مناشدات للمجتمع الدولي للتدخل لوقف العدوان الخليفي على شعب البحرين والتأكد من ابعاد المعذب نادر الدوسري عن ذلك السجن الذي يعج باكثر من ٦٠٠ معتقل بينهم عدد كبير من الاحداث.

● هذا وقد اكتشف جهاز الامن قبل يومين قنبلتين صوتيتين بمركز ادارة المرور في منطقة عالي، وابطل مفعولهما قبل انفجارهما. وكانت احداهما قد وضعت بقسم الدراجات النارية واخرى بقسم التسجيل. وفرضت الحكومة تعتيما كاملا على ذلك خشية من معرفة العالم حقيقة الوضع المتوتر في البلاد. هذا في الوقت الذي عمت فيه الانفجارات مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية. كما خرجت مسيرة سلمية في منطقة جدحفص في ١٩ مارس وتصدت لها قوات الشغب الاجنبية بالعدوان الشرس والقمع الوحشي. وسمعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز بمنطقة سترة في ذلك اليوم.

● وعلم ان حريقا نشب في ١٩ مارس بمجمع للأسيويين ومحل لتصليح المكيفات، ولكن رجال الاطفاء رفضوا اطفاء الحريق، ويعتقد ان قوات الشغب هي التي قامت بحرق هذين المكانين. وتمارس قوات الشغب اعمال الحرق على نطاق واسع كعقاب جماعي لابناء البحرين. وهناك قناعة راسخة لدى المواطنين بان هذه الحرائق المفتعلة من صنع جهاز امن هندرسون لتبرير الاعتقالات والتعذيب. وتجدر الاشارة الى ان رسائل حكومة البحرين الى المنظمات الدولية حول التعذيب والقتل كثيرا ما تطلب من تلك المنظمات «النظر الى حوادث القتل والتعذيب في اطار عمليات الحرق والتخريب التي تحدث هنا وهناك».

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٧

● في ١٧ مارس تمت محاكمة الحاج ابراهيم هلال، ٦٥، واصدرت محكمة امن الدولية حكما بسجنه ستة شهور. وكان هذا المواطن قد اعتقل العام الماضي عشرة ايام بعد ان اعتدت قوات الشغب الاجنبية على منزله وعاثوا فيه بالتخريب والتدمير بعبثية ليس لها نظير. وفعلوا الامر نفسه في دكانه وسرقوا مبلغ ستة آلاف دينار هي كل ما يملكه هذا الرجل المسن.

● في ١٨ مارس لاحقت دورية مخابرات شابا يسوق سيارته في الشارع العام بدون اي مبرر. وكان نادر عبد العزيز كاظم، ٢٠، يقود سيارته في الشارع السريع خلف منطقة عذاري وزاحمت سيارة امن هندرسون سيارته حتى قلبتها. واصيب الشاب بنزيف في الراس وهو يرقد الآن في المستشفى. وكانت قوات الامن قد تسببت في استشهاد مواطنة الشهر الماضي بسبب تهور افرادها في السياقة وعدم مبالاتهم بحياة المواطنين.

● اما على صعيد المحاكمات فقد تلكات محكمة امن الدولة في اصدار احكامها لاسباب غير معروفة. وكان المراقبون يتوقعون صدور الاحكام يوم الاربعاء الماضي بعد تاكيدات عديدة من الحكومة، ولكنها لم تفعل ذلك. ويبدو ان الحكومة اصبحت في مشكلة حقيقية بعد صدور بيان منظمة العفو الدولية الذي وصفت المحاكمات فيه بانها جائرة. ووصف البيان ما يجري للمعتقلين من تعذيب يجبرهم على توقيع «الاعترافات» المزيفة. ورد آل خليفة على ذلك البيان بنفي ما جاء فيه حول تعارض محكمة امن الدولة مع القوانين الدولية ومعايير المحكمة العادلة، فهي لا تسمح للمتهمين باستئناف الاحكام الصادرة عنها، وتعقد جلساتها سرية، وتعتمد على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب لاثبات جرم المتهم.

٢٤ مارس

● علم ان تسعة عشر مواطنا اعتقلوا يوم الجمعة الماضية في اثر المسيرة السلمية التي خرجت من مسجد الصادق بمنطقة القفول في ضواحي العاصمة، المنامة. وقد اطلق سراح اغلبهم يوم امس (الاحد) ودماؤهم تنزف بعد يومين من التعذيب الرهيب الذي مارسه بحقهم عيسى القطان، الذي برز اسمه كواحد من اشرس المعذبين الذين تعاملوا بوحشية متناهية مع المعتقلين الابرياء. وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين في ٢١ مارس من منطقة السنابس كل من حميد جمعة طريف، ٢٨، السيد مجيد درويش، ٢٤، سعيد عبد النبي الكداد، ٢٠، خليل ابراهيم الكداد، ١٥، سلمان علي موسى، ٢٢، علي احمد متروك، ٢٣. واعتقل من منطقة كرانة ثلاثة اخوة هم محسن ابراهيم، ٢٠، واخواه علي، ١٧، ومحمد، ١٦. واطلق سراح الاخيرين وبقي محسن بأيدي المعذبين حتى الآن.

● وفي ١٩ مارس اعتقل الساعة السابعة مساء السيد عدنان السيد كاظم الصددي بعد ان صلى بالمسجد. وبينما كان واقفا خارج المسجد يتحدث مع بعض الناس وقفت بمحاذاته سيارة تحمل عناصر جهاز امن هندرسون واعتقلوه، ولم يسمع عنه شيء منذ ذلك الوقت. واعتقل بمدينة حمد في الايام الاخيرة ثلاثة مواطنين من منطقة السنابس بتهمة كتابة الشعارات على الجدران التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وعذب الثلاثة تعذيبا شديدا واتهموا بزعزعة الامن وتهديد امن الدولة. كما علم ان المواطن مهدي سهوان قد اخذ الى المستشفى واجريت له عملية جراحية لم تعرف طبيعتها بعد، ويخشى ان يكون قد تعرض مؤخرا الى وجبة جديدة من التعذيب. وكان معتقلا منذ يناير ١٩٩٥ وتعرض لتعذيب رهيب على ايدي جلاوزة جهاز امن هندرسون.

● هذا وما يزال الشيخ محمد علي العكري معتقلا منذ مطلع الشهر، ويخشى على صحته حيث انه يعاني من بعض الامراض خصوصا ان عمره يتجاوزالستين عاما. وقد دخل الشيخ العكري الى السجن مرارا على مدى العشرين عاما الماضية بسبب مواقفه الثابتة من قضايا الشعب.

● وعلى صعيد آخر تعرضت منطقة المرخ الى عدوان كاسح من قبل القوات الاجنبية في اليومين الماضيين. وجاء الاعتداء انتقاما لقيام المواطنين باطفاء الانوار مساء السبت والاحد الماضيين تضامنا مع المعتقلين وللتعبير عن الحزن على قتل الابرياء من قبل عائلة آل خليفة الحاكمة. واعتدت القوات الاجنبية يوم امس على المسجد الشمالي بالمنطقة ودمرت محتوياته بشكل كامل، ومزقت نسخ القرآن الكريم التي كانت على رفوفه.

● هذا وما يزال الغموض يلف قضية المتهمين الذين بدأت محاكمتهم في مطلع الشهر بتهمة الانتماء الى منظمة محظورة اطلق عليها ايان هندرسون اسم «حزب الله البحرين». وكان مقررا ان تنطق محكمة امن الدولة بالاحكام التي قررتها العائلة الخليفية الحاكمة الاسبوع الماضي ولكن لم يحدث ذلك. وكانت منظمة العفو الدولية قد دعت الى وقف المحاكمات التي وصفتها بـ «الجائرة» نظرا لعدم توفر محكمة امن الدولة على ابسط معايير العدالة حسب المعايير الدولية. هذا وقد صدرت في الايام القليلة الماضية نداءات عديدة تطالب بوقف تلك المحاكمات. ومن ذلك نداء السيد سالم عزام، رئيس المجلس الاسلامي في لندن الذي ناشد الامير في ١٩ مارس بمحاكمة المتهمين الـ ٨١ امام محكمة مدنية مع توفير الدعم القانوني لهم، او اطلاق سراحهم فورا. كما طالبت رابطة اهل البيت العالمية في ٢٠ مارس حكومة البحرين بسلوك نهج متحضر والتوقف عن استضعاف قسم كبير من المجتمع البحريني لاهداف سياسية. وقالت ان المحاكمات الحالية ليس لها اية قيمة، ويجب ان تكون المحاكمات مفتوحة وعادلة وان يسمح لمراقبين محايدين بحضورها. كما بعث ستان نيووين عضو البرلمان الاوروبي في ٢٠ مارس برسالة الى امير البحرين قال فيها ما يلي: «اكتب لاعبر عن قلقي بسبب ما ذكرته منظمة العفو الدولية بشأن محاكمة ٨١ شخصا من بينهم ٢٢ شخصا يحاكمون غيابيا من قبل محكمة امن الدولة. وقد وصفت منظمة العفو هذه المحاكمات بانها «غير عادلة في جميع مراحلها». وحيث ان بعض المتهمين يواجهون عقوبة الاعدام فان مما يبعث على القلق ان نعرف عن قلق المنظمة الدولية بشأن اجراءات المحكمة. ان حرمان المعتقلين من الاتصال بمحاميهم، والطبيعة السرية لهذه المحاكمة، وما قيل عن الاستفزاز والتعذيب وما يبدو من اعتماد كامل على «الاعترافات» يقال انها تسحب تحت الضغط، كل ذلك مخالف للاعراف المقبولة دوليا للعدالة ولا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من القلق لدى الرأي العام العالمي. ومنذ اندلاع الاضطرابات الجماهيرية قبل اكثر من عامين توفرت لي فرص في عدد من المناسبات لاثارة حوادث انتهاك حقوق الانسان في بلدكم واتصلت بالسفير في لندن حول هذه المسألة. وبصفتي عضوا بلجنة العلاقات الدولية وحقوق الانسان بالبرلمان الاوروبي اود ان انقل اليكم القلق العميق الذي يساورني وزملائي بشأن اجراءات تلك المحاكمات والتأكيد على الهلع الذي سيعم الجميع فيما لو صدر حكم بالاعدام. وحتى في هذا الوقت المتأخر فانني اود ان احثكم على التخلي عن المحاكمات الجارية حاليا والمستقبلية التي تعتمد على الآليات الفاقدة للمصداقية لمحكمة امن الدولة، التي لا يساهم اللجوء اليها في تحسين صورة بلدكم».

● هذا وسوف تعقد اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان مؤتمرا صحافيا بمجلس اللوردات البريطاني يوم الاربعاء ٢٦ مارس (بعد غد) لمناقشة محكمة امن الدولة البحرينية واجراءاتها. وسوف يتحدث في المؤتمر اختصاصيون في موضوع حقوق الانسان. وسوف يعقد المؤتمر الصحافي الساعة الثانية عشرة ظهرا في العنوان التالي:
Committee Room 2, 1 Abbey Gardens, London SW1

٢٦ مارس

● عمت البحرين منذ عصر امس مظاهر الاحتجاج المدني المتحضر استجابة لنداء المعارضة باحياء الذكرى الاولى لاستشهاد المواطن عيسى احمد حسن قمبر الذي امر الامير باعدامه العام الماضي التي تصادف هذا اليوم، والذكرى السنوية الثانية لاستشهاد المواطن عبد الحميد قاسم. وكان الشهيد عيسى قمبر قد اعدم في ٢٧ مارس ١٩٩٦ بعد محاكمة صورية احتوت على كل مظاهر الجور والظلم. اما الشهيد عبد الحميد قاسم فقد استشهد في ٢٥ مارس ١٩٩٥ بعد اعتداء قوات الشغب الاجنبية على مدرسة الدراز الاعدادية التي كان يشارك في مسيرة بالقرب منها، حيث اعتقل وعذب وقطعت اطرافه ومزق جسده بالمباضع. وشهدت البحرين منذ عصر امس مظاهر الحداد العام والاحتجاج السلمي المتحضر الذي بدأ باطلاق اجراس السيارات في الشوارع وتفجير اسطوانات الغاز في اغلب المناطق واشعال الحرائق في اطارات السيارات في الكثير من الشوارع. ومع حلول المساء اطفئت الانوار في اغلب مناطق البحرين وعم الظلام كل مكان. واغلقت جميع المحلات التجارية الواقعة على شارع البديع ابوابها في استعراض شعبي باهر اذهل القوات الاجنبية واظهر عزلة الحكومة. كما اكد تضامن ابناء البحرين واصرارهم على الاستمرار في انتفاضتهم المباركة حتى تحقيق المطالب العادلة. وكانت اصوات انفجار اسطوانات الغاز تدوي في مناطق جدحفص والسنابس والديه . كما سمعت اصوات ابواق السيارات والصفارات في كافة شوارع البلاد. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في القضاء على الانتفاضة الدستورية المباركة التي ترفض التراجع ان التقهقر برغم القمع الحكومي الشرس.

● وكانت مسيرة طلابية كبيرة قد خرجت صباح امس من معهد البحرين للتدريب بمنطقة مدينة عيسى شارك فيها الطلاب الذين رفعوا الشعارات الحماسية التي تؤكد المطالب العادلة. واعتدت القوات الاجنبية على المتظاهرين بشراسة متناهية مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي ضد الطلاب الذين كانوا يمارسون حقهم الدستوري بكل تحضر وسلام. اما في جامعة البحرين فقد كثفت قوات الشغب الاجنبية وعناصر جهاز امن هندرسون وجودها في المنطقة ومنعت الطلبة من التظاهر. ومع ذلك فقد علقت صور الشهداء على حيطان الجامعة في تحد واضح لرئيس الجامعة العسكري، محمد جاسم الغتم. كما علقت الملصقات التي تحمل المطالب الشعبية وصور العلماء ايضا.

● وعلم من جهة اخرى ان عناصر جهاز امن هندرسون طوقت مقبرة الشهداء بالحورة بعدد كبير من قوات الشغب وقامت هذه القوات بمسح قبور الشهداء بالارض امعانا في الاهانة وتحديا لمشاعر الشعب. والقبور التي تم مسحها بالارض تحتوي على اجساد اربعة من الشهداء هم عيسى قمبر، حسن طاهر، فاضل عباس مرهون وعلي طاهر. وهذا العدوان الشرس يمثل تحديا لمشاعر الشعب ومحاولة يائسة للنيل من قداسة هؤلاء الشهداء الاحياء عند ربهم يرزقون. وهو محاولة يائسة لمنع زيارة المواطنين لتلك القبور التي اصبحت عنوانا للتحدي فصار المواطنون يؤمونها ايام الجمعة لقراءة سورة الفاتحة على ارواحهم. وتعتقد الحكومة ان مسح آثار القبور سوف يقلل من حماس المواطنين لزيارتها لقراءة القرآن على ارواح الشهداء الابرار.

وشوهدت سيارات الامن والشغب وهي تجوب مناطق الديه والسنابس، بينما سمع انفجاران بمنطقةالسنابس بعد حلول المساء. وفي منطقة الجفير شوهدت صور الشهيد عيسى قمبر معلقة على الحيطان بشكل واسع. وحوصرت مدرسة الجابرية بقوات كثيفة من الامن و الشغب لمنع تظاهر طلابها. اما في المنامة فقد اقيمت حواجز للتفتيش وعليها شرطة يمنيون بالقرب من مأتم سلوم والمستشفى الامريكي. ووزعت يوم امس منشو رات على اصحاب المحلات تدعوهم لاغلاق محلاتهم قبل حلول الليل، وهو ما حصل فعلا في اغلب مناطق البلاد. وكانت الكهرباء قد قطعت عن منطقة النويدرات منذ يوم الاول من امس.

● اما على صعيد المحاكمات الجائرة فقد قرأ القاضي الخليفي بمحكمة امن الدولة قرار العائلة الحاكم بحكم عدد من المتهمين لمدد تتراوح بين ٣ و ١٥ سنة في قضية اطلق عليها هندرسون «حزب الله البحرين». فقد حكم على الشيخ علي احمد المتغوي بـ ١٥ عاما ودفع ضريبة قدرها ٧٠٠٠ دينار (حوالي ١٩٠٠٠ دولار امريكي)، والشيخ جاسم الخياط بـ ١٢ عاما وضريبة قدرها ٥٠٠٠ دينار (اكثر من ١٣٠٠٠ دولار)، وكل من احمد مهدي سلمان المقابي وخليل الحايكي بثماني سنوات، وكل من جعفر سهوان وغازي العابد والسيد حسين بخمس سنوات، وكل من سامي بوحمد وفخري راشد بثلاث سنوات، وعلي عبد الامير النشابة بخمس سنوات. ويواجه اكثر من خمسين شخصا آخرين احكاما جائرة في الاسابيع المقبلة.

● وعلم ان السيد ياسر الساري كان في العمرة مؤخرا واعتقل هناك من قبل القوات السعودية لمدة ست ساعات. وعندما رجع الى البحرين تعرض منزله لعدوان من قبل عناصر جهاز امن هندرسون الذين عاثوا في المنزل فسادا واخرجوا اثاث المنزل الى الشارع وتم تفتيشه بصورة غير معقولة. وبعدها اعتقل السيد ياسر ولم يعرف عنه شيء حتى الآن.

زهير يهدد أمن الدولة بكرته

زهير يلعب الكرة. تقفز الكرة فوق السياج. زهير يذهب لاسترجاعها. زهير يهدد أمن الدولة. زهير ينال عقوبته لردع بقية الاطفال عن تهديد أمن الدولة. تلعب الكرة فأنت تهدد امن الدولة لان كرتك قد تتخطى السياج وتستقر في ساحة محتلة اخرى يقطنها المرتزقة الاجانب. وقوع الكرة هناك يعني انها تحرر مساحة قدم مربع واحد من اراضي الشعب وهو امر بدون شك يهدد أمن الدولة. لا تلعب الكرة فأنت تهدد امن الدولة ايضا لانك مشغول باشياء اخرى. فمن يضمن انك لا تعبر عن ارائك بالكتابة على الجدران. اليست الكتابة على الحيطان تهديدا لامن الدولة؟ تلعب الكرة مع الاطفال، تكتب على الجدار او تذهب الى المسجد، توزع منشورا، تكتب مقالا، تنظم شعرا، تلقي محاضرة في الجامعة، لا تبوس انف الامير، لا تصفق كالمجنون كلما لاح وجهه البهي على شاشة التلفزيون، لا تدوس كرامتك وكبرياءك وانسانيتك كل يوم الف مرة، لا تقبل بقانون امن الدولة، لا تقر سيطرة الاجانب على البلاد، لا تعترف بحق آل خليفة في الاستبداد بالحكم... في كل هذه الاحوال انت تهدد امن الدولة. ولا تسأل عن مقومات هذه الدولة. فلديها امير يوقع على قرارات الاعدام، ويرفض العفو عن سجين واحد ولو مرة واحدة طوال سنوات حكمه، ولديها رئيس وزراء يتصرف في البلاد والعباد ويظن ان له مطلق الحرية في التصرف بحقوق الناس ولا يعترف بشعب ولا يؤمن بدستور او قانون، فهو فوق القانون وهو السيد والمطاع، ولديها قطيع من الوحوش مستعد لنهش لحوم الآدميين استقدمته لتكمل الاحتلال وتقضي على مفهوم الشعب والامة.

في هذا الجو كان زهير، وهو لما يبلغ العاشرة، يلعب مع بقية الاطفال عندما شاءت الاقدار ان تقع كرته في ساحة مقر لقوات الاحتلال الغاشمة. كان عقابه فوريا وبدون تهمة او محاكمة. فالعسكر ليس لديهم منطق سوى تنفيذ العقوبة قبل صدورها. فكان الجسد الغض لهذا الفتى من نصيب تلك الوحوش الكاسرة. عشرات منهم انهالوا عليه ضربا باعقاب البنادق وركلا بالاحذية الحديدية وضربا بالاكف والقبضات. وعندما كادت روحه الخروج اخذوه على وجه السرعة ورموه على بوابة مستشفى السلمانية. فلقد اعطتهم العائلة الخليفية الحاكمة اوامر بانزال اقصى العقوبات وممارسة التعذيب على اوسع نطاق ولكن مع مراعاة عدم وفاة الضحية كلما امكن. فاستشهاد المواطنين اوقعهم في الماضي في ورطة لم يستطيعوا الخروج منها الا بالكذب الصراح، ولذلك فمن الافضل انزال اقصى العقوبات وتكسير الاطراف والايدي والارجل وتمزيق الاجساد مع محاولة منع الوفاة. الم يقل سفيرهم لدى الامم مفوضية الامم المتحدة في جنيف، احمد مهدي الحداد، ان الشهيدة زهرة كاظم توفيت بسبب مرض القلب، وان السيد علي أمين محمد وافته المنية بسكتة قلبية وهو في التاسعة عشرة من العمر، وانه لم يستطع معرفة سبب وفاة فاضل عباس مرهون الذي مزقت جسده الطاهر رصاصات الغدر الخليفية؟ فما دام الكذب جائزا في النهج الخليفي فعلى كل عميل لهم اجادة ذلك الفن، وعلى كل موظف لديهم الانسلاخ من انسانيته وانكار ان يكون اي من شهداء البحرين الذين تجاوز عددهم الثلاثين شهيدا قد توفي نتيجة التعذيب او القتل العمد.

زهير سقط ودماؤه تروي الارض تحته، ولم يستيقظ الا وهو على سرير المستشفى وجراحاته العميقة مضمدة بقماش ابيض. وقبل ان يسأل عن امه القت على وجهه البهيج قبلة فيها من الحنان والاسى الشيء الكثير، واحتضنته الى صدرها امام عيون مرتزقة آل خليفة. كانوا يريدون منها التنصل منه والاعتذار لهم عن سقوط كرته في الساحة التي احتلوها، وان تشكرهم على «تاديبهم له» ولكنها نظرت اليهم نظرة شزرا ونفسها شامخة كالجبال، فبدا الانكسار على وجوه بعضهم ولاذوا بالصمت. لم يحزن زهير لانه اكتشف فجاة انه اهم من الامير الذي أمر كلابه بنهش بدنه. فها هي جموع المواطنين تملأ الجناح الذي ينام فيه مع غيره من المرضى، وتملأ مداخل المستشفى وتثبت حبها وولاءها لدمه الطاهر الذي سفكه وحوش آل خليفة. الجماهير الغاضبة تعبر عن اخلاصها لهذا الوطن واهله ورفضها للمرتزقة الاجانب وجميع المحتلين الذين دنسوا ارض اوال.

مرت الايام وزهير يستقبل محبيه وهو لا يعرف سر هذه العطمة المفاجئة والحب الذي غمره به شعبه. لقد قرأ في نظرات الامهات اللاتي فقدن احبتهن على ايدي قتلة آل خليفة معاني الشفقة والحب والاخلاص والاسى وهن يطبعن قبلاتهن على جبينه، ورأى في وجوه زائريه معاني الاباء والكرامة والصمود والتكاتف كما لم يحدث من قبل. زهير اصبح سريره في المستشفى مزارا لاهله ومحبيه كل يوم ولعشاق الحرية من كل زاوية من ربوع هذا الوطن المعذب. زهير أصبح وجوده في المستشفى عبئا على آل خليفة، فمن هو هذا الطفل الذي يحظى بحب الشعب؟ وما الذي جعله بهذا الموقع والمنزلة؟ كيف يصبح اكبر الرموز الخليفية لا يحظى الا بالازدراء والاستخفاف والتعليقات الساخرة بينما هذا الطفل يحظى بكل الاحترام والحب والتقدير؟

زهير أصبح ضيفا ثقيلا على وزارة الصحة، بل على الحكومة كلها، ولا بد من التخلص من وجوده في المستشفى بأسرع وقت ممكن، فما الذي يمكن فعله؟ تمخضت عقلية المعذبين واعداء الانسانية عن قرار بطرد زهير حالا وفرضوا على اهله ابقاءه في المنزل وعدم المجيء به الى المستشفى مرة اخرى. عاد الطفل الى منزله وجراحه تنزف دما وفكه المهشم يشتكي ظلم القتلة والارهابيين سفاكي الدماء وقاتلي البشر. زهير اصبح اسطورة في سجل حافل بالملاحم والعطاء والصمود والتحدي. زهير عبرت مأساته عن معاناة هذه الامة وكتبت دماؤه الدافئة سطورا من البطولة والاقدام والتحدي. عاش زهير حرا ابيا عزيزا على قلوب ابناء البحرين والعار لمعذبيه من المرتزقة والوحوش وأكلة لحوم البشر.

لغة الفداء

في لغة الفداء
لا تلتقي بفكرة العبيد والإماء
او حاكم يفعل ما يشاء
فأمّةٌ في ما مضى
تُداس بالحذاء
مُذ تسقط الدماء
تلحظ في الاثناء
من عمقها
تفجرت حناجر الاباء
لتبلغ السماء
وتملأ الارجاء

البقاء لنا

سنواصل
سنواصل
وسيبقى شعبُنا الحر يناضل
رغم كل القهْر
رغم كل الشر
وحثالات القبائل
سيطل الفجرْ
وسواه فهو... زائل

المتحجر

يومُنا شمسٌ
وفي الليل نجوم وقمر
وبحوٌ كالمرايا
حولنا
وعيونٌ كالسنّا
عندها طاب السّمر
ونخيلٌ وجداولٍ
بينها تصدح أسرابٌ بلابل
ثم غالتها الغوائل
وتوالت بعد ذاك الحلم العذب غِيَر
واختفت تلك الصور
وتبقّى حاكم
يسحق أحلام الخمائل
وطموحات الشجر
بأحاسيس حجر

تحذّر

أيها القيد تذكر
انني اقوى واقدر
فانا حين اعتقالي أتجذر
وصمودي يتجذر
وعنادي يتجذر
ثم أغدو كالجبال
جبلا لا يتقهقر
وكذا يبقى نضالي
في اتصال
هكذا أفعل
حتى تتكسر

المحاكمات الجائرة تستفز الضمير العالمي - التتمة من ص ١

فشيئا سوف تنجح المعارضة بان الله - اذا استمرت العائلة الحاكمة في رفض المطلب الدستوري - في تعرية النظام بشكل يزيل عنه الحصانة الدولية. وتدرك المعارضة بان حملاتها الاعلامية سوف تعطي ثمارها خصوصا مع غياب المنطق الحكومي في التعاطي مع استفسارات المنظمات الدولية والحكومات الصديقة. فهناك شعور عام بين المنظمات الحقوقية الدولية بان آل خليفة ليس لديهم منطق لتبرير السياسات التي يمارسونها ضد ابناء البحرين الذين يطالبون بعودة العمل بدستور البلاد، وان منطق القمع ضد الابرياء بسبب مطالبتهم هذه مرفوض جملة وتفصيلا. وتشعر الحكومات الصديقة لآل خليفة بانها محرجة امام المعارضة البحرينية وامام المنظمات الحقوقية المهتمة بالشان البحريني بسبب ممارسات نظام الرفاع، وبالتالي فان قدرتها على الدفاع عن هذا النظام محدودة وعليها اعادة النظر في ذلك الدعم. وحتى الحكومات الخليجية تشعر بالحرج وهي تطلع على التقارير الدولية التي تشجب آل خليفة وتطالب باصلاح النظام السياسي، فهل من مصلحة دول مجلس التعاون الاستمرار في دعم آل خليفة بالمال والسلاح لتمكينهم من الاستمرار في سياسات العنف والقمع؟

المعارضة البحرينية في الداخل والخارج تشعر ان نجاح الانتفاضة الشعبية في الوصول الى هدف اعادة الدستور ضروري لمنع تفاقم الازمة، وان السماح لآل خليفة بالاستمرار في سياسات القمع والظلم يزيد من تعقيد الوضع. ويرى العقلاء ان آل خليفة يؤسسون للمزيد من الازمات باجراءاتهم ضد الشعب، فاعتقال المئات من المواطنين ليس حلا وابعاد العشرات يساهم في تعقيد المشكلة، والمحاكمات الجائرة للابرياء في محكمة امن الدولة تؤسس لحالة شعور عميق بالظلامة والغبن، وفصل اساتذة الجامعة من وظائفهم يؤسس لتوسيع دائرة المعارضة. لقد افتقد نظام آل خليفة اي دعم لما يقوم به حتى من اصدقائه. وكثيرا ما عبر هؤلاء الاصدقاء عن سخطهم لما يقوم به هندرسون وخليفة بن سلمان من قمع وتعذيب وقهر وبطش، وبالتالي فالمعارضة تنظر الى المستقبل بالكثير من التفاؤل، ليس بعودة آل خليفة الى المنطق والحكم العادل، بل بان اساليبهم في التعاطي مع ازمة محدودة تؤسس للمزيد من المعارضة وتوسع دائرة المشاركين فيها، وتسهل مهمة شعب البحرين الذي يميل شيئا فشيئا نحو الاصلاح السياسي الشامل. وقد اثبتت الذاءات الدولية الاخيرة بوقف المحاكمات الجائرة ضعف موقف آل خليفة خصوصا مع استمرار محكمة امن الدولة السيئة الصيت في اطلاق احكامها على الابرياء بدون رحمة. وشيئا فشيئا تتاكل الارضية التي يقف عليها نظام آل خليفة، ولم يبق امامه سوى واحد من خيارين: قام الاصلاح والاستجابة لمطالب المعارضة او السقوط الابدي.